NPT/CONF.1995/SR.3
16 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،
يوم الثلاثاء ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دهانبالا (سري لانكا)

المحتويات

مركز المراقب لكوبا

المناقشة العامة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

مركز المراقب لكوبا.

١ - الرئيس: أعلن أن كوبا طلبت الحصول على مركز المراقب في المؤتمر وأنه، في حال عدم الاعتراض، سيعتبر أن المؤتمر قد وافق على هذا الطلب.

٢ - وقد تقرر ذلك.

المناقشة العامة (تابع)

٣ - السيد سيانكو (بيلاروس): قال إن المؤتمر يشكل حدثا تاريخيا ذا أهمية فائقة من أجل الاستقرار والأمن الدوليين. إن الاضطرابات التي حدثت خلال السنوات السابقة فى علاقات الشرق بالغرب وإبرام اتفاقات لنزع السلاح يساعدان على تصور بناء علاقات دولية جديدة كل الجدة وغير تصارعية. وأضاف أن منع انتشار الأسلحة النووية وناقلاتها والقضاء عليها يعتبران عاملين ضروريين من أجل إقامة نظام عالمي جديد.

٤ - إن بيلاروس ترتئي أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى سوف يسمح بإحراز تقدم سريع في هذا الاتجاه. وهذا الموقف جزء من المبادئ المنطقية التي حددتها بيلاروس لنفسها في ميدان نزع السلاح النووي في عام ١٩٩١، في الحين الذي كان عليها فيه، بصفتها دولة جديدة مستقلة، أن تحل مختلف المشاكل التي نشأت من وراثة مركز الاتحاد السوفياتي القديم وترساناته النووية. وكانت بيلاروس البلد الأول الذي أعلن أنه يجب إبرام الاتفاقات المتعلقة بالإرث النووي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف وأنه يجب على البرلمانات المعنية التصديق عليها. وقد قامت، في السياق المنطقي نفسه، بإيراد وضعها كبلد غير نووي في إعلان سيادتها وفي دستورها.

٥ - إن بيلاروس قد ترجمت نواياها الى أفعال، فاتخذت منذ نيسان/ابريل ١٩٩٢ تدابير حازمة لنزع السلاح النووي من أراضيها. وصدقت كذلك على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START)، وانضمت الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وهكذا أصبحت الدولة الأولى التي تتخلى طوعا عن امتلاك السلاح النووي. وقد أرادت بيلاروس أن تكمل هذه المبادرات، فوقعت منذ أيام قليلة اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - ومن السهل تصور المشاكل التي كانت ستسفر عن الإرث النووي السوفياتي لو لم تكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موجودة حينما تفكك الاتحاد السوفياتي. وقد استرشدت بيلاروس في عدة جوانب بالمبادئ الأخلاقية والقانونية التي ترتكز عليها هذه المعاهدة من أجل اتخاذ قراراتها السياسية. ولا يستبعد تكرار مثل هذه الحالات، وينبغي أخذ هذا الاحتمال بالحسبان.

٧ - إن بيلاروس لا ترى مع ذلك أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خالية من العيوب، وهي مدركة أنها تعكس في جوانب عديدة المصالح التي كانت غالبة لدى توقيعها. ومع ذلك فإنه لا يمكن لنزع السلاح النووي الكامل أن يستند إلا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتالي يجب تمديدها إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي يعزز كذلك عملية الردع التي تمارس ضد انتشار الأسلحة النووية.

٨ - واستعرض السيد سيانكو الجهود الدولية التي يمكنها أن تكفل نجاح المؤتمر وقابلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للاستمرار، فذكر أنه ينبغي في الدرجة الأولى اعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وأعرب بهذا الصدد عن قلق بلده لتضمن مشروع المعاهدة أحكاما وشروطا عديدة تهدد صفتها العالمية ولعدم إبداء مؤتمر نزع السلاح، الذي لا تشترك بيلاروس في عضوية، أي عجلة لإيجاد حل لمشكلة زيادة عضويته. وذكر أنه لا مفر للصفة العالمية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي سوف تعتمد من أن تتأثر سلبا بذلك.

٩ - وأعرب عن سرور بيلاروس، فيما يتعلق أيضا بالجهود المبذولة في إطار مؤتمر نزع السلاح، لإنشاء لجنة خاصة معنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٠ - وعرض السيد سيانكو لمسألة الضمانات الأمنية، فأشار الى أن كازاخستان وأوكرانيا وبلده التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلقت ضمانات أمنية من جانب ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية. وترى بيلاورس أن هذه الدول قد التزمت بذلك بمضاعفة جهودها من أجل وضع نظام جديد من الضمانات. وأعرب عن سرور بيلاروس لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، والإعلانات التي بموجبها تعهدت الدول النووية بمنح ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعن أملها في أن تترجم هذه النوايا إلى أفعال ملموسة. وذكر أنه يمكن للمناطق المجردة من السلاح النووي القائمة أو التي تتشكل أن تسهم إسهاما فعالا في تمتين نظام عدم الانتشار. وأضاف أن بيلاروس تقترح منذ عام ١٩٩٠ إنشاء مثل هذه المنطقة في أوروبا. والشروط المسبقة لمثل هذا التطور تبدو مجتمعة نظرا لاختيار أوكرانيا مؤخرا أن تكون دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك فإن بيلاروس قلقة لخطر رؤوية انتشار الأسلحة النووية في جزء واسع جدا من الأراضي الأوروبية عقب توسيع جغرافي محتمل لحلف شمال الأطلسي.

١١ - وتابع السيد سيانكو سرده للجهود الدولية التي ينبغي بذلها من أجل كفالة نجاح المؤتمر وقابلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للاستمرار، فأعلن أن هناك ما يدعو إلى الأمل بأن تحل المشاكل المطروحة على وجه السرعة بفعل إزالة تنفيذ المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لجميع العوائق التي كانت تحول دون تصديق روسيا والولايات المتحدة للمعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وقال إنه علاوة على ذلك يتعين على المفاوضات المتعلقة

بمستقبل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي تشارك فيها بيلاروس، أن تضمن بقاء هذه المعاهدة كحجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي.

١٢ - إن جمهورية بيلاروس تدرك ضرورة القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولذلك وقعت وصدقت في شباط/فبراير ١٩٩٥ على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

١٣ - وأعرب عن تقدير جمهورية بيلاروس الشديد لضمانات الوكالة التي تشكل الأساس لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية والتي ينبغي تعزيزها. وقال إن الاكتشاف المتأخر للبرامج النووية "الخفية" في بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يثبت أن من الضروري تحسين آليات المراقبة بغية منع تحويل استخدام المواد النووية في الأغراض السلمية من أجل استخدامها لأهداف عسكرية.

١٤ - إن من الواجب إذن إيجاد آلية تسمح باكتشاف النشاط النووي غير المعلن. ويمكن لهذه الآلية أن تنص على إمكانية الوصول بحرية إلى المنشآت المعلن عنها، بالإضافة إلى إمكانية تفتيش جميع المنشآت الأخرى. وذكر أن الجميع يعلم بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاني قيودا مالية بسبب ازدياد حجم المواد النووية وعدد المراكز التي تشملها الضمانات. وتعتقد بيلاروس بناء على ذلك أن باستطاعة الدول النووية زيادة إسهاماتها في تمويل نظام الضمانات. وفي نهاية المطاف، تعتبر النفقات المطلوب تحملها زهيدة بالقياس إلى الفوائد التي سوف تجنيها الدول من حيث الأمن الدولي.

١٥ - وذكر أن بيلاروس عاشت التجربة المريرة التي أسفرت عنها النتائج القاتلة للتلوث الإشعاعي، وذلك بفعل سقوط ٧٠ في المائة من النفايات المشعة المنبعثة من حادث تشيرنوبيل على أراضيها. وذكر أنه نظرا إلى أن هذه النتائج مثيلة للنتائج التي يسفر عنها هجوم نووي، فإن بيلاروس توجه تحذيرا إلى الدول التي قد تفكر باللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. إذ إن نتائج مثل هذا العمل مرعبة لدرجة أنه لا يمكن لأي كان أن يرغب في امتلاك مثل هذا السلاح. وذكر أن بيلاروس تعرف بالتجربة أن ما من دولة تواجه نتائج محرقة نووية ما تستطيع أن تعول على مساعدة خارجية فعالة. وقال إن هذا هو السبب الذي يجعل بيلاروس تحبذ تعزيز نظام عدم الانتشار وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى.

١٦ - السيد فان ميرلو (هولندا): أعرب عن سروره لانضمام حوالي ٣٠ دولة منذ عام ١٩٩٠، اثنتان منها تمتلكان الأسلحة النووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أصبحت شبه عالمية بوجود ١٧٥ دولة طرفا فيها. وأعرب عن يقينه بأن الأمر يتعلق هنا بالمعاهدة العالمية الأكثر فعالية منذ دخول الأرض العصر النووي. وقال إن السؤال الذي يطرح على المؤتمر هو هل ستبقى هذه المعاهدة، التي أفضت إلى نتائج مرضية في عالم الحرب الباردة المستقر نسبيا، مفيدة في مستقبل أكثر غموضا. وتجيب هولندا على هذا السؤال إيجابا لأنها ترى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإطار اللازم لنزع السلاح النووي،

ولنزع دائم للسلاح وللتعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأعلن أن هولندا تحبذ بذلك تمديدا غير مشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى، إذ ان هذا هو الخيار الذي يستجيب على نحو أفضل لهذه الأهداف.

١٧ - إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فريدة من نوعها في جوانب عدة. فمدتها بادئ ذي بدء لم تكن أصلا غير محددة. وهي ثانيا تقيم عمدا حالة من اللامساواة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وهي أخيرا قضت بأن تضم مسائل نزع السلاح والتعاون السلمي إلى مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٨ - إن المعاهدة، التي تعتبر الصك القانوني الوحيد ذا النطاق العالمي الذي يرمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، قد أثبتت فائق فعاليتها لأنها لم تسمح لدول أخرى، غير القوى الخمس المعروفة، بحيازة الأسلحة النووية، الأمر الذي كان يخشى منه لدى إبرامها. وهذا ما لم يحصل وظل عدد الدول النووية المعروفة على الأقل، مثلما كان في عام ١٩٦٨.

١٩ - إن الزيادة الإيجابية للغاية في عدد الأطراف في المعاهدة يجب ألا تكون مدعاة لنسيان الهدف النهائي ألا وهو الانضمام العالمي إليها. وباستطاعة المؤتمر المساهمة في تحقيق هذا الغرض من خلال توجيه رسائل شديدة اللهجة إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو الدول التي لا تقبل حتى معاييرها. وبالتالي فإن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى قد يكون بليغا في دلالته.

٢٠ - إن الموقعين على المعاهدة قد وافقوا على إقامة لا مساواة مؤقتة بين حائزي الأسلحة النووية والمجردين منها خشية انتشار الأسلحة النووية. وقد تم الاتفاق على هذا الحكم غير العادي لأن جميع الأطراف، بغض النظر عن مركزها، أدركت أن لها مصلحة مشتركة، وأن عزمها على خفض الأسلحة النووية والعمل على نزع السلاح سوف يفضيان إلى إزالة هذا التفاوت.

٢١ - واستعرض السيد فان ميرلو التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية في مجال نزع السلاح، فأشار إلى أنه بموجب معاهدتي "ستارت الأولى" و"الثانية" سوف يتم قريبا خفض الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا بمقدار الثلثين.

٢٢ - وفي مثل هذا المناخ المواتي العام، ينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل بنشاط على خفض جديد في السلاح وعلى عقد مفاوضات جديدة في مجال نزع السلاح. وأعلن أن قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) المتخذ في ١١ نيسان/أبريل قدم ضمانات أمن إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكد من جديد رسميا التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة المفاوضات بحسن نية لتحقيق نزع السلاح النووي. وذكر أن التطبيق التدريجي للمادة

السادسة من المعاهدة، التي تتصل بنزع السلاح النووي، يمكن تحقيقه أكثر من أي وقت مضى، وهنا يجوز تصور تحقيق نزع كامل للأسلحة النووية.

٢٣ - وأعرب عن تأييد هولندا التام للمفاوضات الجارية في جنيف حول عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وتلاحظ هولندا بسرور أن المحادثات التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قد أحرزت تقدما كبيرا، بالرغم مما تبقى من مسائل سياسية وتقنية معقدة تستوجب حلا. وقال إنه ينبغي إنهاء المفاوضات الجارية بصورة سريعة، وأن يشهد العالم في وقت قريب نهاية جميع التجارب النووية. إن مباشرة المفاوضات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة التفجيرية تعتبر كذلك تطورا إيجابيا. والتقدم على هاتين الجبهتين من شأنه تعزيز نظام عدم الانتشار إلى حد كبير.

٢٤ - وعرض السيد فان ميرلو لمسألة التطبيقات السلمية للطاقة النووية، فأعلن أن منع انتشار الأسلحة النووية لا ينبغي أن يمنع الدول غير الحائزة لها من أن تفيد من التكنولوجيا النووية المدنية التي يمكنها تحسين نوعية الحياة إلى درجة كبيرة. وقال إن التعاون النووي المدني قد خيب أمل بعض الدول، ويعزى هذا بصورة أساسية إلى أن إمكانية تحصيل فوائد رشيدة ومستديمة بيئيا واقتصاديا من الطاقة النووية، بصورة عامة، ينظر إليها بروح من الريبة المتعاظمة. وذكر أن هذه التحفظات تسري على العالم الصناعي وعلى العالم النامي على السواء. وقد اضطلعت هولندا بإعادة تقييم الجانب النووي في صناعتها. وقال إن هذا لا يعني أنه يجب إغفال التحسين الذي تحدثه التقنيات النووية في الحياة اليومية، ولكن يجب أيضا ملاحظة محدوديتها.

٢٥ - إن التحدي الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتمثل في ضمان عدم تحويل التقنيات أو المواد النووية المنقولة لأغراض سلمية إلى استعمالات عسكرية بأي حال من الأحوال. وأعرب السيد فان ميرلو، بهذا الصدد، عن تأييده دون أي تحفظ ما قاله بالأمس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعمه الشديد للجهود المبذولة في فيينا بغية تعزيز نظام الضمانات الحالي في إطار البرنامج ٩٣ + ٢.

٢٦ - وأعلن أن تعزيز نظام الضمانات وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى لن يعرقلا التعاون النووي السلمي فيما بين الدول. بل الأمر على العكس تماما، إذ إن من شأن هذه العناصر أن تخلق مناخا من الثقة لا يمكن بدونه لهذا التعاون أن يتطور.

٢٧ - وذكر أن هذا هو السبب الذي دفع بالوفد الهولندي إلى دعوة المؤتمر إلى قبول مبدأ تطبيق الضمانات المتكاملة على جميع الأنشطة النووية السلمية، وفي جميع الدول دون استثناء، سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها. وأعلن أن تدبيرا من هذا النوع ينبغي أن يكون حجر الأساس لنظام عدم

الانتشار الذي سوف يرد في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولابد للمناقشات التي تدور من أن تكون حامية، بل وحتى حادة، إلا أنه يبدو أخيرا أن من الممكن ليس فقط وضع نظام ثابت لعدم الانتشار بل وأيضا تحقيق الأهداف الأخرى للمعاهدة، ولا سيما في مجال نزع السلاح. وأعرب عن اعتقاد هولندا أنه لا يتعين أن يكون ذلك مدعاة لنشوء تعارض في المصالح بين الشمال والجنوب، وبين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، التي أمامها جميعا مستقبل مشترك، ولجميعها المصالح الأساسية نفسها من حيث الأمن. وقال إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى لن يعرقل مناورات الجهات التي يستهويها انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل سيهيئ أيضا الظروف المناسبة لنزع السلاح النووي. وعلى العكس من ذلك فإن غموض مستقبل المعاهدة قد يضعف من حمية الدول الحائزة للأسلحة النووية والملتزمة بخفض ترساناتها النووية. وذكر أن الأطراف، في نهاية الأمر، سوف تعاني من هذا الأمر.

٢٨ - ويجب بالتأكيد متابعة عملية نزع السلاح النووي التي بدأت خلال العقد الماضي، إن اللامساواة القائمـــة في المعاهدة بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة لها تشكل مصدرا للتوتر ولا يمكن استبقاؤها لفترة طويلة. وفي هذا الصدد تعهد المعاهدة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولية معنوية ثقيلة.

٢٩ - السيد دوغلاس هيرد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): قال إنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن مخاطر انتشار أسلحة التدمير الشامل لم تنته بعد. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي بؤرة الجهد المبذول لمنع هذه المخاطر ويجب منحها قواعد متينة ودائمة. وهناك بالطبع عيوب في المعاهدة، ولكن ليس لأي منها أهمية كبرى، وأفضل وسيلة لتجنيب العالم الخوف من نشوب حرب نووية هي تمديد المعاهدة دون شروط، وإلى أجل غير مسمى. والواقع أنه على الرغم من تطور الظروف التي وضعت فيها المعاهدة، فإنها لا تزال محتفظة بملاءمتها للعصر. وبدلا من أن يقوم السيد هيرد بحث الأطراف على اتخاذ قرار يتفق مع اعتقاداته، فقد فضّل استعراض عيوب المعاهدة، سواء كانت حقيقية أم متوهمة، وشرح السبب في رؤيته لها عيوبا صغيرة.

٣٠ - إن المعاهدة تسلّم بوجود خمس دول فقط حائزة لأسلحة نووية. وقد يبدو هذا الوضع متسما بالتمييز، ولكن ينبغي أن نتذكر أنه كان يجب علينا، قبل ٢٥ عاما، دراسة الحالة السائدة بغية وقف انتشار الأسلحة النووية. وكان لا بد من ذلك فيما يبدو حيث كان من المقدر أن هناك حوالي عشرين دولة ترغب في الحصول على أسلحة نووية، وقد أمكن التحكم في انتشار الأسلحة النووية، إلى حد كبير، لأن المعاهدة وضعت تمييزا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

٣١ - وفيما يتعلق بالنقد الموجه لنزع السلاح النووي، فإن استمرار وجود أسلحة نووية يجب ألا يحول دون ملاحظة مدى التقدم المحرز. فمعاهدة القذائف النووية ذات المدى المتوسط ومعاهدتا "START" تنص على إزالة الآلاف من القذائف النووية. كذلك اتخذ قرارات أحادية الطرف بتخفيض المخزون من الأسلحة.

وبريطانيا العظمى ليست متخلفة عن ذلك، فقد بدأت تسلك بحزم طريق التخفيض. وسيُخفض سلاحها النووي قريبا إلى نظام وحيد محمول على ظهر غواصات. وفي نهاية هذا العقد، سيقل العدد الكلي للقذائف النووية البريطانية بنسبة ٢١ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٧٠ وستقل قوة الشحنات المتفجرة بنسبة ٥٩ في المائة، وهذا تخفيض يساوي ثلاثة أخماس القوة السابقة. ولو كان العالم قد شهد تخفيضات بهذا القدر من الشدة لأنواع أخرى من الأسلحة، لكان أكثر أمنا واستقرارا.

٣٢ - وهذا لا يمنع بريطانيا العظمى من أن تفهم مخاوف بعض البلدان. ولكيما تخفف بريطانيا من هذه المخاوف فقد قامت، مع دول أخرى حائزة للأسلحة النووية، بتقديم ضمانات أمنية معززة. وهي تتعهد بالتفاوض على تدابير ستفرض قيودا شديدة على الأسلحة النووية وتأمل أن تعقد قريبا معاهدة لحظر شامل للأسلحة النووية يكون فعالا ويمكن التحقق منه. لذا فقد قبلت عدم النص على أي استثناء للتجارب التي يضطلع بها في ظروف استثنائية، أو تجارب أمنية. وهي تأمل أيضا أن تبدأ سريعا المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاق لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأغراض العسكرية. وبغية إزالة الشكوك التي يمكن أن تراود المرء إزاء هذه النقطة، أعلن السيد هيرد أن المملكة المتحدة قد أوقفت انتاج المواد الانشطارية المخصصة للأجهزة التفجيرية.

٣٣ - وإذا ما أخذ في الاعتبار البرنامج البريطاني لتخفيض القذائف النووية الذي بدأ العمل فيه بالفعل، فإنه عندما تدخل معاهدة "START" الثانية حيز النفاذ، ستصبح القذائف النووية البريطانية أقل، إلى حد بعيد، من عُشر مجموع القذائف النووية الأمريكية أو الروسية. ومع ذلك فليس هناك أدنى شك في أن بريطانيا العظمى ستقبل تحدي المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التخفيض العالمي للأسلحة النووية في عالم ستحسب فيه هذه القذائف بمئات الوحدات بدلا من أن تحسب بآلاف الوحدات كما هو الأمر حاليا.

٣٤ - إن نزع السلاح النووي ما كان يمكن أن يحدث دون الإطار المستقر القابل للتنبؤ الذي أسهمت المعاهدة في وضعه. وينبغي اتخاذ ما يلزم لجعل إطار المعاهدة إطارا دائما، بغية الاستفادة من الدفعة التي ولّدتها هذه النجاحات والمفاوضات الجارية أو المتوخى عقدها.

٣٥ - وانتقل السيد هيرد إلى مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فقال إن كثيرين استنكروا عدم تطويرها بالسرعة التي كانوا يأملون فيها. بيد أن الطاقة الكهربائية النووية قد تطورات إلى حد كبير في العالم كله ووجدت الذرة كذلك تطبيقات شتى في المجالات التي تهم البلدان النامية بصورة خاصة، وخصوصا الطب والزراعة. وكل هذا ما كان ممكنا دون معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن تنصرم عقود كثيرة كيما تدر الاستثمارات اللازمة للمشاريع النووية المدنية فوائدها. لذا فليس ثمة مفر من أن تصبح معاهدة عدم الانتشار حقيقة واقعة إذا كان المراد تكثيف التعاون الدولي في مجال الاستغلال المدني للطاقة النووية.

٣٦ - إن القلق يراود البعض إزاء الرقابة التي تخضع لها الصادرات. بيد أن مراقبة بعض المواد لا تعني أنها ممنوعة من التصدير. فهذه المراقبة لا تخص سوى بلدان كإيران التي تثير نواياها النهائية شكوكا واسعة الانتشار. ويجب أن يتمتع الموردون بالفطنة اللازمة وأن يوجه النقد إليهم إذا لم يكونوا كذلك.

٣٧ - إن بريطانيا العظمى تصدر بانتظام نداءات إلى جميع الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة كيما تقوم هذه الدول بالتخفيف من الشكوك التي تدور حول أنشطتها النووية وتنضم إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد. فقد أصبحت الأرجنتين والجزائر وجنوب افريقيا وجميع الدول الخليفة للاتحاد السوفياتي أطرافا في المعاهدة، ويجب الترحيب بذلك.

٣٨ - وليس من المستحيل أن تنضم اسرائيل والهند وباكستان، بدورها، إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. والواقع أن بعض الدول الذي أدان المعاهدة أصبح الآن طرفا فيها. وقد تتحقق نفس النتيجة مع دول أخرى بالضغط المستمر عليها وبإقناعها بالانضمام. ولكن لن تجدي هذه الجهود شيئا إذا جاءت قرارات المؤتمر معبرة عن نقص في الالتزام بأهداف المعاهدة.

٣٩ - ومن المهم كذلك التحقق من أن الدول التي انضمت إلى المعاهدة تحترم أحكامها. وفي هذا الصدد، كان حجم البرنامج السري للأسلحة النووية العراقية صدمة مفيدة للجميع. وقد مثّلت كوريا الشمالية مشكلة، كما لا يطمئن الكثيرون إلى إيران. وتمثل هذه المخاطر أسبابا كافية لتعزيز نظام الرقابة الذي أنشأته المعاهدة، وليس لليأس منه. والواقع أن اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مشغولتان بالمشكلة العراقية، ويسمح الإطار الذي حظي بالموافقة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بحل المشكلة التي تمثلها كوريا الشمالية في إطار المعاهدة.

٤٠ - إن المجتمع الدولي اعترف كذلك بضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنح الوكالة كل التأييد الذي تحتاج إليه من خلال مجلس الأمن. ويوافق الوفد البريطاني على المقترحات الأخيرة التي قدمتها الوكالة بغية تعزيز الضمانات، ويأمل أن يصبح تطبيقها السريع موضع اتفاق. كذلك يعزز الثقة في المعاهدة إلى حد كبير الاعلان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في اجتماع القمة الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - ومؤداه أن أعضاء مجلس الأمن سيتخذون التدابير المنشودة في حالة وقوع انتهاكات أيا كانت لاتفاق يتعلق بالضمانات.

٤١ - وباختصار لا ينبغي أن يتوه المرء في تفاصيل تقنية تحول دون رؤية مزايا معاهدة عدم الانتشار. والواقع أنه على الرغم من التهديدات التي تثقل على السلم والاستقرار في العالم، فإن المعاهدة قد ساعدت على التخلص من التهديد بحرب نووية والمخاطر الجامحة للانتشار النووي. ومن المناسب في هذا الشأن الحفاظ على هذه المكتسبات وجعل معاهدة عدم الانتشار عنصرا دائما في الحياة الدولية.

٤٢ - ويلزم التمديد بدون شروط لأجل غير مسمى، لأنه يسمح بالتقليل من خطر الانتشار النووي وعدم الاستقرار الناجم عنه، وإعطاء دفعة جديدة لنزع السلاح النووي، والحفاظ على الإطـــار اللازم للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والاشارة بوضوح للبلدان القليلـة التي لم تنضـم بعد إلى المعاهدة إلى أن المجتمع الدولي يتوقع أن تصبح أطرافا فيها. وأخيرا فإن قرارا بهذا المعنى سيثبت للجميع - بما فيهم أولئك الذين يروق لهم الانتشار - أن المجتمع الدولي لا يزال عازما على منع انتشار الأسلحة النووية والفظائع المترتبة عليها. وتستحق معاهدة عدم الانتشار أوسع تصويت بالثقة. وسترده المعاهدة ردا حسنا.

٤٣ - السيد سولانا (اسبانيا): قال إن السياق الدولي الراهن يتضمن خلافات عميقة - هي موضع ترحيب - إذا ما قورن بالسياق الذي شهد مولد المعاهدة في عام ١٩٧٠. فأولا، اختفى شبح الحرب النووية. وثانيا، انخفضت الترسانات النووية إلى حد كبير. وأخيرا، يحبذ التعاون الدولي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. بيد أن أخطارا جسيمة بدت في نفس الوقت، مثل الحالات الأولى للاتجار غير المشروع في المواد الانشطارية أو مخالفة الجهاز الدولي لمراقبة تطبيق المعاهدة. وقد أعرب الوفد الفرنسي إزاء كل هذا عن رأي الاتحاد الأوروبي، ويود الوفد الأسباني أن يضيف إليه بعض الايضاحات.

٤٤ - فرغما عن أن أكثر من ٣٠ دولة أصبحت أطرافا في المعاهدة منذ المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة الذي عقد عام ١٩٩٠، فلا تزال هناك بعض البلدان التي ترفض الانضمام إليها، ويثير هذا اختلالات إقليمية كبيرة وتباينات واضحة على الصعيد العالمي. وأمام الخطر الهائل الذي يمثله للانسانية جمعاء انتشار الأسلحة النووية، لن يجعل المعاهدة أداة فعالة لمكافحة هذا الخطر الجسيم سوى عالميتها. لذا فإن اسبانيا تأمل في وجود حالة دولية تسمح بانضمام جميع الدول دون استثناء.

٤٥ - وفي مجال الضمانات، ترى اسبانيا أن المعاهدة يجب أن يصحبها كذلك آلية رقابة تضمن مراعاتها. وقد تبيَّن أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بفضل نظامها للتفتيش، هي أفضل ضامن للأمن الدولي. بيد أنه ينبغي الإقرار بأن هذا النظام ليس نظاما كاملا، وهو ما اتضح عنه اكتشاف البرامج النووية المضطلع بها في العراق وكوريا الشمالية. والتي تعتبر علامات تحذير من أجل المستقبل.

٤٦ - إن اسبانيا، في هذا المجال، تخلص إلى أنه ينبغي الشروع في تعزيز نظام الضمانات ومساعدة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية السماح بالتفتيش المفاجئ والوصول إلى المناطق الاستراتيجية للقيام بالتفتيش المنتظم. وهي تأمل أيضا في أن يعقد جيل جديد من اتفاقات الضمانات التي تعطي للوكالة اختصاصات جديدة وتتعدى التحيزات القانونية والأفكار البالية السائدة فيما يتعلق بالسيادة الوطنية. ولكيما تصبح المعاهدة فعالة، ينبغي أيضا وضع نظام لمراقبة الصادرات من المواد والتقنيات النووية يسمح بالمبادلات التجارية والتكنولوجية وتصاحبه ضمانات أمنية لازمة. واسبانيا، وهي عضو في لجنة زانغر وكلفت مؤخرا برئاسة مجموعة موردي المواد النووية، تؤكد أن هذه المجموعة ليست ناديا مغلقا من الدول يقيم

العقبات في سبيل المبادلات التجارية المشروعة. بل هي، على العكس من ذلك، تحبذ أن تتوسع هذه المؤسسة توسعا مطردا ومتزنا بحيث تتحمل أيضا الدول الموردة للمعدات والمواد والتقنيات النووية، التي تقبل العمل بمبادئها الأساسية، التزامات أعضائها الآخرين. وهذا مافعلته الأرجنتين ونيوزيلندا وجنوب افريقيا.

٤٧ - إن اسبانيا، في مجال التعاون أيضا، ترى أن مراقبة الصادرات لا تتعارض مع التعاون النووي للأغراض السلمية. وهي ترى، في سعيها الدائم إلى تشجيع التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي، أن الطاقة النووية يجب ألا تكون احتكارا قاصرا على صفقة من الدول. وهذا هو السبب في أنها وقّعت مؤخرا ١٢ اتفاقا للتعاون في هذا المجال، مؤيدة بذلك الحق المشروع لأقل البلدان نموا في الوصول إلى آخر صيحة في عالم التكنولوجيات. كذلك قامت، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتمويل ١٦ مشروعا دوليا تمويلا كليا أو جزئيا، وأعارت، فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤، ٣٠٠ خبير إلى بلدان أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، حيث تعاونوا في استغلال الطاقة النووية.

٤٨ - وانتقل السيد سولانا إلى مسألة نزع السلاح، فأشار إلى الانجازات الناجحة المسجلة بعد الحرب الباردة: اتفاقات حول تخفيض الترسانات النووية، والتصديق على معاهدة "START" الأولى، وانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار. وطالب بالتصديق السريع على معاهدة "START" الثانية، الذي يسمح بالتقدم في اتجاه تحقيق الهدف الطموح الذي نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة، وهو وضع صك لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة. ونادى كذلك بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وفي مكافحة عدم الانتشار. تقف معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا نموذجين رائعين لما يمكن عمله إذا ما اتحدت جهود الدول، حتى وإن كانت مختلفة الحجم جدا، في بناء عالم أكثر أمنا. وتؤيد اسبانيا الحركة الراهنة التي تهدف إلى جعل القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط منطقتين خاليتين من أسلحة التدمير الشامل.

٤٩ - إن اسبانيا ساورها قلق بالغ عندما علمت بالحالات الأخيرة في الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. فهذه المشكلة الخطيرة تؤثر على المجتمع الدولي بكامله وليس هناك بديل عن فرض رقابة صارمة على عملية تفكيك الأسلحة النووية، التي هي إحدى النتائج الايجابية لاتفاقات نزع السلاح الجديدة. وفي المجال المتعدد الأطراف، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الأقدر على وضع استراتيجية لمكافحة هذا الاتجار، بدون الاخلال بالجهود التي يمكن للهيئات الاقليمية الأخرى استخدامها من جانبها.

٥٠ - إن اسبانيا ترحب، على صعيد نزع السلاح أيضا، برغبة الدول النووية في عقد معاهدة تحظر جميع التجارب النووية ويقترن بها نظام للتحقق الفعال. ويجب أن يكون هذا هو الأولوية المطلقة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف. وستقوم اسبانيا من جانبها، بدور المراقب النشط في هذا المؤتمر، كما أنها تشارك

بالفعل في شبكة واسعة من محطات اكتشاف التجارب النووية تسمى GSET - III. وتأمل أيضا في التعاون على عقد اتفاق لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥١ - وفيما يتعلق بمشكلة الضمانات فإن اسبانيا تشير إلى أن عددا كبيرا من الدول الأطراف في المعاهدة تطلب منذ سنين عديدة، وعن حق، أن تزيد البلدان الحائزة للأسلحة النووية من مشاركتها وتعطى أفضل الضمانات الأمنية الايجابية والسلبية. ويشكل القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي اتخذه مجلس الأمن بالاجماع في ١١ نيسان/أبريل اجتياز عتبة نوعية بالمقارنة بالماضي لأن الدول النووية الخمس قامت في نفس الوقت، وللمرة الأولى في التاريخ، بإعطاء ضمانات إيجابية وسلبية للدول الأطراف في المعاهدة.

٥٢ - واختتم السيد سولانا كلامه قائلا إن مكافحة انتشار الأسلحة النووية لا يمكن حدها بوقت معيَّن ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لنفسه بترف إعادة النظر دوريا وبتعمق في المعاهدة. لذا فإن اسبانيا مقتنعة بأنه ينبغي تمديدها إلى أجل غير مسمى ودون شروط. ويقال إن هذا سيحرم بعض الدول من وسيلة إقناع قوية في إطار الجهود المبذولة في اتجاه نزع السلاح. وترد اسبانيا على ذلك بأن أفضل وسيلة لتحقيق نزع عام وكامل للسلاح هي بالتحديد الاستمرار في العمل بالحكم الذي تنص عليه المادة السادسة من المعاهدة إلى أجل غير مسمى. كذلك فإن تمديد المادة الرابعة هو وحده الذي سيؤدي إلى متابعة التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٥٣ - السيد وييه (كندا): قال إن مناقشات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي من أنجح المعاهدات الدولية، ستجري على خلفية من تزايد التوافق في الرأي العالمي تأييدا لوقف انتشار الأسلحة النووية، من جهة، ونزعها من جهة أخرى. وقد أكد ١٧٦ بلدا بتوقيعه هذه المعاهدة التزامه بالقواعد والمبادئ العالمية التي تقوم عليها. ولذلك فلا شك في أن العولمة هي الهدف النهائي الذي يجب أن يسعى اليه المجتمع الدولي. وكندا تأمل من جانبها أن يصبح هذا الالتزام حقيقة دائمة وأن تمدد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى ودون قيد ولا شرط.

٥٤ - إن موقف الحكومة الكندية في هذا المؤتمر نابع من حقائق متعددة: فأولا، اتخذت كندا في وقت باكر جدا قرارا سياسيا بألا تستخدم سواء مهاراتها أو قدراتها التقنية لصنع الأسلحة النووية. وهي، ثانيا، واحدة من الدعاة الرئيسيين الى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأخيرا، تأمل كندا، وهي مخلصة للالتزام الذي قطعته على نفسها منذ زمن طويل فيما يتعلق بتعددية الأطراف، أن تدعم الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ الدولية من أجل بناء إطار أمني كامل وعالمي للقرن الحادي والعشرين. وهذا ما يستلزم انضمام جميع دول العالم الى صكوك عدم الانتشار الرئيسية المتمثلة بلا شك في المعاهدة التي ينظر فيها الآن، فضلا عن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والتكسينية، والاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية والتي تنظم استخدام الألغام البرية، ولا بد، فضلا عن ذلك، من تعزيز احترام الشرعية عند إنشاء إطار للمعاهدات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب

أن تفند جميع المزاعم التي تقوم خطأ على احتمال الحد من السيادة، بملاحظة التقدم الملموس المحرز في مجال الأمن.

٥٥ - إن كندا تقدر الفرصة التي تتاح كل خمس سنوات للنظر في أداء هذه المعاهدة، وترى أنه ينبغي زيادة تعزيز هذه الإمكانية. وينبغي ألا يقتصر الهدف على تيسير النظر في تنفيذ أحكام المعاهدة، بل أن يشمل أيضا تعزيز الدعائم التي تساعد على تحقيق غاياتها.

٥٦ - واستطرد ممثل كندا قائلا إنه إذ يستعرض سجل السنوات الـ ٢٥ التي مرت على وجود هذه المعاهدة يذكر بأن واحدا من الأهداف الأولى كان ولا يزال منع انتشار الأسلحة النووية في بلدان أخرى غير الدول النووية الخمس لفترة ما بعد الحرب. ويمكن إذن القول بأن المعاهدة حققت هدفها في هذا الصدد، فالواقع أنه عندما دخلت المعاهدة حيز النفاذ كان يخشى من أن يصبح لدى نحو ٢٥ بلدا ترسانة نووية بحلول موعد استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥. وهذا ما لم يتحقق. إن خطر انتشار الأسلحة النووية لم يختف بالطبع، بل إنه ماثل اليوم مثوله في عام ١٩٧٠.

٥٧ - إن عدم الانتشار ليس هو الهدف الوحيد للمعاهدة، فهي ترسي كذلك قواعد ومبادئ أساسية دائمة تحكم سلوك الحائزين لمواد نووية وتجيز استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية، وتلزم المادة الثالثة الدول الموقعة بإبرام اتفاقات ضمان تسمح بالتحقق من عدم تحويل المواد النووية عن أغراضها المدنية. وفي هذا الصدد تشجع كندا بقوة الدول الأطراف في المعاهدة على دعم برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٩٣ + ٢ الذي يساعد على زيادة الشفافية وتعزيز ضمانات استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك باتخاذ ما يلزم لتوفير آليات للكشف عن أنشطة التسلح السرية. وتقضي المادة الثالثة أيضا بإنشاء آليات تكميلية على غرار مراقبة الصادرات. فالضمانات ومراقبة الصادرات يعزز كل منهما الآخر ويوفران معا ما يكفل عدم إعداد الدول سرا برامج للتزود بالأسلحة النووية، وهكذا يستفيد جميع الدول حتى الدول غير الموقعة - من الأمن الذي يتحقق بفضل ذلك.

٥٨ - إن المادة الرابعة تتيح لجميع الأطراف إمكانية الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. والنتائج قاطعة في هذا الصدد، إذ يستخدم الطاقة النووية لتعزيز الاقتصاد الوطني عدد متزايد من الدول الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار.

٥٩ - وتتناول المادة السابعة الحق الشرعي في إنشاء مناطق مجردة من الأسلحة النووية. وتعمل هذه الاتفاقات الى حد بعيد على تعزيز أمن الدول الموقعة، وكندا ترى في ذلك عنصرا آخر إيجابيا من عناصر الأمن الإقليمي والدولي.

٦٠ - إن معاهدة عدم الانتشار توفر إطارا للتفاوض الدينامي لوقف سباق التسلح النووي ولنزع الأسلحة النووية؛ وهي تضع فضلا عن ذلك خطة عمل جذرية يمكن أن تؤدي الى معاهدة بشأن "نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة". وعند تقييم فعالية المعاهدة فيما يتعلق بالمادة السادسة، يجب أولا أن ندرك، مع الترحيب في الوقت نفسه، أن سباق التسلح النووي انتهى في الواقع بين الدول الأطراف في المعاهدة. وما زالت روسيا والولايات المتحدة تتخذان خطوات جريئة لتقليص ترسانتيهما النوويتين. وقد حل محل سباق التسلح مجهود مشترك ثنائي لنزع السلاح النووي. وقد اتخذت الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية تدابير من طرف واحد لتقليص ترسانات أسلحتها النووية.

٦١ - وكل هذا تحقق استنادا الى أساس أمني مدروس تمثل معاهدة عدم الانتشار أول شاهد عليه. ونحن مقتنعون بأن التقدم الذي أحرز في محاولات الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح إنما تسنى بفضل ضمانات الاستقرار والأمن وإمكانية التنبؤ التي توفرها معاهدة عدم الانتشار. ولهذا السبب ينبغي أن يكون محبذو النزع الجذري للسلاح أشد الدعاة حماسا الى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى.

٦٢ - إن كندا اتخذت، في إطار الضمانات الأمنية الواسعة التي توفرها المعاهدة، بعض المبادرات العظيمة. فهي مشتركة، أولا، في مفاوضات لوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وهذه المفاوضات تسير على نحو مشجع ويتوقع أن تؤدي في نهاية المطاف الى النتيجة المرجوة، وهي تأمل أن تمتنع الدول الحائزة لأسلحة نووية عن إجراء تجارب نووية في أثناء هذه المفاوضات.

٦٣ - ومن الناحية الأخرى اتخذ مؤتمر نزع السلاح في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، في حمية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومراعاة للإرادة السياسية للدول بصدد دفع قضية نزع السلاح الى الأمام، قرارا هاما بالشروع في مفاوضات تستهدف وضع اتفاق لوقف إنتاج المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية.

٦٤ - إن الدول الحائزة لأسلحة نووية قطعت على نفسها التزامات هامة في إعلانها الأخير بشأن الضمانات الأمنية. والضمانات هذه، شأنها شأن إنشاء مزيد من المناطق المجردة من الأسلحة النووية، إنما هي تدابير هامة لتعزيز الثقة يمكن أن تعزز أمن جميع الدول.

٦٥ - إن الدول الحائزة لأسلحة نووية تعهدت مجددا، فضلا عن ذلك، بالتقيد بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ومبادرتها هذه ستعمل بالتأكيد وعلى تعزيز قضية نزع السلاح.

٦٦ - إن كندا ترى أن معاهدة عدم الانتشار توفر ضمانات أمنية لا بد منها لنزع السلاح النووي، وينبغي إيلاء الاعتبار اللازم لتطبيق أحكامها على الدوام. وستزود مؤتمرات الاستعراض في المستقبل الدول الأطراف بفرصة تتيح لها مرة كل خمس سنوات إمكانية تعزيز الامتثال لأحكام المادة السادسة وسائر أحكام المعاهدة.

ولا يمكن الاستعاضة عن معاهدة عدم الانتشار بأي نص آخر، والفائدة التي تعود بها على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لا تقدر بثمن.

٦٧ - إن كندا تعتقد أن الوسيلة الوحيدة لضمان استمرار سريان هذه المعاهدة هي تمديد العمل بها لأجل غير مسمى. ويعني ذلك التكريس الدائم للالتزام القانوني الذي قطعته الدول على نفسها بإزالة جميع ترساناتها النووية. ومعاهدة عدم الانتشار هي الصك القانوني المتعدد الأطراف الوحيد الذي يتضمن التزاما من هذا القبيل. وبغير هذه المعاهدة، لا يملك المجتمع الدولي شيئا، حتى وإن ادعى البعض أنه لا يمكن إرغام بلد ما على اتباع جداول زمنية معينة وبلوغ أهداف لم يشترك في وضعها.

٦٨ - وأنهى السيد وييه حديثه بقوله إن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تضطلع بمسؤولية سياسية تقتضي منها اتخاذ قرارات تتفق مع حقائق الحاضر وتحديات المستقبل. ومعاهدة عدم الانتشار هي بالتالي، بفضل كل ما تتميز به من مرونة، صك الدول الأطراف للتشجيع على نزع الأسلحة النووية ولتحقيقه. وهذان هدفان تلتزم بهما كندا وسائر الدول الأطراف التزاما عميقا ويقتضيان اتخاذ قرار سياسي راسخ بتمديد المعاهدة لأجل غير مسمى ودون قيد ولا شرط.

٦٩ - السيد ابراهيم (إندونيسيا): أكد ضرورة استناد جميع القرارات المتعلقة بتمديد المعاهدة الى نتائج استعراض تطبيقها. ورأى أن من المفيد، وبالتالي، تقييم أدائها.

٧٠ - فالدول الوديعة وحليفاتها رفضت رفضا قاطعا، في مؤتمر الاستعراض الأول الذي عقد في عام ١٩٧٥، عدة مطالب أساسية تقدمت بها البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية. وتعلقت هذه المطالب، التي استهدفت جميعها إصلاح الخلل الذي يشوب المعاهدة، بضرورة فرض حظر شامل وعالمي على التجارب النووية، وإنهاء تعزيز ترسانات الأسلحة الاستراتيجية، والتخطيط في آن واحد لمنع الانتشار العمودي، والانتشار الأفقي، واعتماد جدول زمني للحد من الأسلحة النووية، وتلقى ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية.

٧١ - وقد احتجت البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية بأن الدول النووية لم تف بالتزاماتها. فقد تسارعت خطى سباق التسلح النووي، وقد طلبت هذه البلدان، بالتالي، إجراء دراسة مستفيضة لتطبيق المعاهدة لمعرفة هل يجـــري التقيد بجميع أحكامها ومعالجة أي قصـور قد يوجد في هذا الصدد، وإذ لاحظت هذه البلدان أن الدول غير الأطراف في المعاهدة استفادت من نقل التكنولوجيا أكثر بكثير من الدول الأطراف، فقد طلبت بإصرار تزويدها بمزيد من المساعدة في هذا الصدد ولكن الدول الوديعة لم تأبه لشكاواها، وقد أثبتت هذه البلدان بعد نظرها، إذ طلبت أيضا وقف جميع التجارب النووية لمدة ١٠ سنوات وتخفيض ترسانات الأسلحة النووية بمقدار النصف.

٧٢ - وقد دارت مناقشات مؤتمر الاستعراض الثاني الذي عقد في عام ١٩٨٠ بصورة رئيسية حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومع إنشاء آليات خارج المعاهدة، كمجموعة الموردين التي أنشئت في عام ١٩٧٧، وقعت المسؤولية الفعلية عن تطبيق المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة على عاتق الموردين أو نظمت بموجب اتفاقات ثنائية. وبهذه المناسبة أعلنت الدول غير النووية أنها لا تقبل أبدا بأن تهدد بالضغط لفرض قيود وضمانات أشد. واعترضت أيضا على إخضاع تصدير المنتجات النووية لشروط من جانب واحد أشد من الشروط التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن لم يتحقق أي من المطالب التي تقدمت بها البلدان غير النووية لإجراء مفاوضات حول تخزين المنتجات الإنشطارية واستخدامها وإدارتها.

٧٣ - وأكدت الدول الوديعة في مؤتمر الاستعراض الثالث في عام ١٩٨٥ أن استئناف مفاوضات جنيف المتعلقة بالأسلحة النووية المتوسطة المدى كان بحد ذاته دليلا على "حسن نيتها". والواقع أن ترسانات أسلحة الدمار الشامل كانت أعظم من أي وقت مضى، وامتد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وأصبحت احتمالات الحد الفعلي من الأسلحة أبعد. وعند انعقاد مؤتمر الاستعراض الأخير في عام ١٩٩٠ كانت الحالة السياسية الدولية قد تغيرت جذريا. فأمكن التوصل الى توافق في الآراء حول عدد كبير من التوصيات المتعلقة بتطبيق ما يتصل من أحكام المعاهدة بعدم الانتشار، والضمانات، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وترويج استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولكن لم يتسن التوصل الى أي اتفاق حول وقف سباق التسلح النووي وتركت مهمة اعتماد صك يحظر جميع التجارب النووية للقوتين العظميين.

٧٤ - ومن الواضح بالتالي أن المعاهدة أخفقت في الـ ٢٥ سنة التي مرت على وجودها، سواء في تحقيق النتائج المرجوة أو في الاستجابة لتوقعات غالبية الدول الأطراف، بل واتسعت ثغرة عدم المساواة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول الأخرى إذ احتفظت الدول بحقوقها وامتيازاتها وتقيدت الأخرى تقيدا تاما بتنفيذ الإلتزامات التي تقضي بها المعاهدة.

٧٥ - ولا ريب في أنه تم إحراز تقدم في الحد من الأسلحة ولكن ليس بقدر كاف. وينبغي أن تتفق القوتان العظميان النوويتان على جدول زمني لتخفيض الأسلحة النووية أسرع بكثير من المنصوص عليه في المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية (START). ولتعزيز معاهدة عدم الانتشار لا بد من فرض حظر شامل على جميع التجارب النووية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية، وإزالة الترسانات النووية.

٧٦ - وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ينبغي تعزيز التعاون في هذا المجال على أساس مستقر ومتوقع في آن واحد. وينبغي ضمان أفضلية الوصول الى التكنولوجيا النووية للدول الأطراف في المعاهدة. وينبغي الاستعاضة عن نظام مراقبة الصادرات باتفاقات متعددة الأطراف أفضل استجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان غير النووية.

٧٧ - وينبغي أن تصبح الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة فعالة في توسيع نطاق التعاون الدولي حتى يتسنى تقديم المساعدة التقنية بلا قيود ووفقا للأولويات المحددة في الاتفاقات الإقليمية. وينبغي أن يكون نظام الضمانات وظيفيا وموضوعيا وعالميا وغير تمييزي.

٧٨ - إن قضية أمن الدول غير النووية كانت من المسائل الرئيسية في المفاوضات التي أفضت الى معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق لم تكن الإعلانات الأخيرة التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية كافية لطمأنة الدول غير النووية التي تطالب منذ زمن طويل باعتماد صك ملزم قانونا في هذا الصدد. والواقع أن التعهدات من هذا القبيل لا تعطي ضمانات كافية إذ تترك مجالا لتفسيرات مختلفة. وبما أنها تقدم من طرف واحد، فهي قابلة أيضا للإلغاء من طرف واحد في حال النزاع. لذا يحق للدول التي تخلت عن إنتاج أو اقتناء الأسلحة النووية أن تحصل على ضمانات غير مشروطة وملزمة قانونا.

٧٩ - إن اندونيسيا أولت دائما عظيم الاهتمام للمادة السابعة من المعاهدة التي تؤكد حق جميع الدول في عقد معاهدات إقليمية لضمان أمنها. ومن شأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بمحض إرادة الدول المعنية، أن يعزز السلم والاستقرار والأمن. وتساعد هذه المناطق، فضلا عن ذلك، على تعزيز أهداف المعاهدة والحد من انتشار الأسلحة النووية. والجهود المبذولة لجعل جنوب شرقي آسيا منطقة مجردة من الأسلحة النووية إنما تدعو الى التفاؤل.

٨٠ - وقال ممثل إندونيسيا، فيما يتعلق بتمديد المعاهدة، إن الفقرة ٢ من المادة ١٠ تفرض على الأطراف اختيار واحد من ثلاثة خيارات. ويرى الوفد الاندونيسي أن تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى يعطي الأسلحة النووية صفة الشرعية ويسمح للدول النووية الخمس بالاحتفاظ بترساناتها مع حرمان غيرها من حق اقتناء هذه الأسلحة. ويستقر بذلك مرة واحدة والى الأبد انعدام المساواة في العلاقات الدولية وتهبط منزلة البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية لتصبح دولا من الدرجة الثانية. ويؤدي الخيار الثاني الى انقضاء المعاهدة في الموعد المحدد، وهذا أمر غير مرغوب فيه.

٨١ - والخيار الثالث، الذي يقضي بتمديد المعاهدة لفترات عديدة متعاقبة، يساعد على تحقيق أهداف نزع السلاح المحددة في الديباجة وفي المادة السادسة، ويحمل الدول الحائزة لأسلحة نووية على إبرام اتفاقات محددة تؤدي الى الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويمكن لهذه التدابير إما أن تكون جزءا لا يتجزأ من قرار تمديد المعاهدة أو تكون موضوع اتفاقات مستقلة ملزمة تجري الدول الأطراف على فترات منتظمة استعراضا لمدى تطبيقها أو عدمه. وميزة هذا النهج أنه يربط التمديدات المتعاقبة للمعاهدة بطريقة تطبيقها. ويضاف الى ذلك أن هذا الخيار هو حل وسط معقول بين التمديد لأجل غير مسمى والتمديد لفترة واحدة، وسيكون في صالح جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

٨٢ - وقال في نهاية حديثه إن تحقيق أهداف المعاهدة يتوقف الى حد بعيد على طريقة تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها. إن هذه المعاهدة ليست هدفا بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وهي، عند غالبية الدول، الصك الوحيد لوضع نهاية لانتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وإزالة جميع الأسلحة النووية من على وجه الكرة الأرضية.

٨٣ - السيد ألكسندروف (بلغاريا): قال إنه يرى جوانب مشجعة في التقدم المحرز في مجال الحد من سباق التسلح النووي، وهو تقدم تشهد عليه الصكوك التعاقدية المختلفة التي عددها. وفي رأيه أن المعاهدة قيد النظر هي السبب في إيجاد هذا المناخ الملائم.

٨٤ - فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي التي منعت في الواقع منذ ٢٥ عاما انتشار الأسلحة النووية: وهكذا أصبح ما يزيد على ٣٠ دولة طرفا فيها، ومنها دولتان تمتلكان أسلحة نووية وبلدان غير نووية، مثل كازاخستان وبيلاروس وأوكرانيا.

٨٥ - والمعاهدة هي أيضا المحور في آلية فعالة للضمانات والرقابة. ولولا الالتزام القانوني بعدم الانتشار، لكان مستحيلا التفكير بالتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتكفل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم تحويل المواد النووية لاستخدامها في أغراض عسكرية. وتعرب حكومة بلغاريا عن أسمى امتنانها للجهود التي تبذلها الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية.

٨٦ - وفيما يتعلق بتمديد المعاهدة، قال المتحدث إن موقف بلغاريا جرى عرضه في الإعلان الذي أدلى به وزير خارجيتها في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥: فبلغاريا تؤيد تمديد أحكامها دون قيد ولا شرط وإلى أجل غير مسمى. وهي بالتالي توافق على ما قاله في هذا الشأن الوفد الفرنسي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة فيه. وإن بلغاريا تشارك بكل إخلاص في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والشروع في القضاء عليها. ولا يوجد في إقليمها أسلحة نووية ولا كيميائية ولا بيولوجية. وفي اعتقادها أن معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تصبح عنصرا دائما في العلاقات الدولية. فهي تشكل الضمانة لعدم العودة إلى الوراء في عملية نزع السلاح النووي، وتوفر إطارا للجهود التي يجب أن تتواصل من أجل خلق عالم خال من الأسلحة النووية.

٨٧ - إن الوفد البلغاري يرى، بناء على ذلك، أن على المجتمع الدولي أن يعمل على التقدم السريع على جبهات مختلفة. فأولا على مؤتمر نزع السلاح أن يضع دون تأخير معاهدة لحظر التجارب النووية واتفاقا لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. ثم على الدول النووية أن تلتزم على نحو راسخ بالامتناع عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ضد بلدان لا تحوزها. ومن وجهة النظر هذه، فإن

بلغاريا ترحب باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٩٨٤ (١٩٩٥)، الذي يوفر نقطة انطلاق جيدة للتفاوض بشأن إبرام صك دولي في المستقبل يتمتع بقوة إلزامية ويعطي الدول غير النووية ضمانات في مجال الأمن. وأخيرا، يجب تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما عن طريق تنظيم عمليات تفتيش ميدانية مفاجئة، تلافيا لتحويل المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية الى الأغراض العسكرية، ومن دون إهمال اتخاذ تدابير جديدة لمراقبة الصادرات وحماية المواد الانشطارية، والإشراف عليها وخزنها، ومنع المخاطر الإيكولوجية.

٨٨ - السيد كونو (اليابان): أعلن أن القرار الذي سيتخذه المؤتمر فيما يتعلق بتمديد المعاهدة سيكون له أثر حاسم على نظام مكافحة انتشار الأسلحة النووية وآثار بالغة على سلام المجتمع الدولي واستقراره. ولذلك فلا يجب أن يتخذ هذا القرار من وجهة النظر الوطنية فقط بل أيضا من منظور الإنسانية في المستقبل وهذا الكوكب بكليته.

٨٩ - وقد صدقت اليابان على المعاهدة في عام ١٩٧٦، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهها منتقدوها، الذين اعتبروها تمييزية. وقد أقنعها التقدم الذي سجل منذ ذلك الوقت بأن خيارها كان سليما، إذ من دون هذه المعاهدة فإن عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية كان سيكون بالتأكيد أكبر بكثير. وهذا لا يعني أن أوجه المعاهدة التي تتناول عدم انتشار الأسلحة النووية كانت خلوا من المشاكل: فبعض البلدان رفض الخضوع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبعضها عمل جاهدا على حيازة أسلحة نووية جديدة، وبعضها أيضا، مما ليس طرفا في المعاهدة، يشك في أنه يصنع سلاحه النووي؛ وأخيرا فقد يكون هناك مواد نووية تم توريدها إلى أوروبا بطريق التهريب في عام ١٩٩٤. وبالرغم من ذلك، فمن الواضح أن المعاهدة تقترب من العالمية منذ مؤتمر الاستعراض السابق ويسر السيد كونو أن يذكر أسماء الدول الأطراف الجديدة.

٩٠ - وفيما يتعلق بأوجه المعاهدة التي تتناول نزع السلاح، وهو الهدف المكرس في المادة السادسة، فإن نهاية الحرب الباردة جعلت الحالة واعدة بقدر أكبر: فالولايات المتحدة والاتحاد الروسي أبرما المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وهما يعملان على إزالة ترسانتيهما، ونأمل في أن يتيحا نفاذ المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. والمفاوضات المخصصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تسير قدما. وفضلا عن ذلك فإن اليابان تعمل جاهدة على إنجاح هذه المفاوضات، عن طريق وضع معارفها في مجال الزلازل، مثلا، بتصرف المجتمع الدولي. وفي هذا المجال، فإنه يحث الصين على الاشتراك في وقف التجارب النووية. وأخيرا فإن البلدان المعنية، وخصوصا اليابان، تعمل جاهدة على الشروع في مفاوضات تؤدي إلى عقد اتفاق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٩١ - ومن وظائف المعاهدة أيضا مواءمة أهداف عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتؤيد اليابان من جهتها تدوير الوقود النووي، وهذا يتطلب إرسال مواد إلى الخارج لمعالجتها بغية العمل على

نحو أفضل على استخدام هذا المورد النادر والثمين الذي هو اليورانيوم. وقياما بذلك، فإن اليابان تلتزم التزاما دقيقا بالقواعد والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مؤسسات دولية كالمنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٢ - وأعلن السيد كونو، في معرض توسعه بعض الشيء في دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن بلده يقبل نظام ضمانات الوكالة بمجمله، مثلما يشهد على ذلك أنه كان البلد الأول الذي كشف عن المعلومات المتعلقة بالبلوتونيوم الذي هو بحيازته. ويمكن تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف في المعاهدة في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في إطار المعاهدة وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، في الإطار المعروض من جانب الوكالة. وتشارك اليابان في هذا التعاون عن طريق توفير الموظفين ووسائل التمويل للأنشطة المتصلة بالاتفاقات الإقليمية التي تعني آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وهي عازمة على الإبقاء على مساعدتها من أجل السير قدما في استغلال الطاقة النووية في الأغراض المدنية. وقد لعبت ضمانات الوكالة دورا حاسما في الاستجابة لجهود استغلال الطاقة النووية في الأغراض المدنية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية. ومع أن الاتفاقية لا تنص على هذا الالتزام، فإن اليابان تعتقد بأن على الدول الحائزة لأسلحة نووية الامتثال الطوعي لضمانات الوكالة المتعلقة بالمنشآت النووية المدنية.

٩٣ - وفي معرض تطرق السيد كونو إلى مسألة تمديد المعاهدة، لاحظ أن نهاية الحرب الباردة لم تحرر العالم من ضروب القلق. وتستنتج اليابان من ذلك أنه يجب تمديد المعاهدة إلى فترة غير محددة. فاتخاذ القرار المعاكس بتمديدها لفترات محددة يعني القبول بمخاطر إنهائها، وهو احتمال يجب تجنبه بأي ثمن. والبلدان التي تمتلك أسلحة نووية، والتي أعادت تأكيد موقفها من مسألة الضمانات الأمنية وسمحت لمجلس الأمن باتخاذ قرار بهذا الشأن، ستشارك دون شك في الجهود المضطلع بها بغية التمديد إلى أجل غير مسمى.

٩٤ - وهذه الدول مع ذلك لا ينبغي لها أن تألو جهدا في تعزيز نزع السلاح النووي. وتمديد المعاهدة يوفر إطارا ملائما للاضطلاع بذلك. ويجب أن يبقى ماثلا في اعتبار هذه الدول الالتزامات المحددة في المادة السادسة من المعاهدة وأن تخلص للثقة التي منحتها إياها الدول التي لا تحوز أسلحة نووية، وهي التي تمثل غالبية الدول والتي تخلت عن الخيار النووي لمصلحة السلام والاستقرار في العالم. وكانت اليابان على الدوام تصر على وجوب اتخاذ تدابير مستمرة وواقعية لنزع السلاح النووي، مثلما يشهد على ذلك القرار الذي رعته في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة والذي اتخذ تحت عنوان "نزع السلاح النووي بغية القضاء نهائيا على الأسلحة النووية".

٩٥ - وفي الختام، قال المتكلم إن الوفد الياباني يناشد من جديد الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم في أقرب وقت ممكن إلى المعاهدة، ويناشد الدول التي تحوز أسلحة نووية أن تواصل نزع السلاح، ويناشد جميع البلدان الوفاء بالالتزامات التي قبلت بها في موضوع نزع

السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فلقد تخلت اليابان عن الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، وهي تعمل جاهدة ومن دون كلل على تعزيز نزع السلاح، ولا سيما على الصعيد النووي. ونظرا لما كابدته من رعب الدمار الذي تخلفه الأسلحة الذرية، فقد استبعدت كليا الحل المتمثل في تكديس ترسانة للأسلحة من هذا النوع، وهي تلتزم التزاما صارما بالمبادئ النووية الثلاثة التالية: عدم حيازة أسلحة نووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بدخولها إلى الإقليم الياباني. وإن إعلان موافقتها على تمديد المعاهدة لفترة غير محددة ما هو إلا امتداد لهذه الفلسفة.

٩٦ - السيد كيان كيشين (الصين): قال إن عام ١٩٩٥، الموافق للذكرى السنوية الخمسين لانتصار القوات المناوئة للفاشية وتأسيس الأمم المتحدة، يوفر مناسبة فريدة لاستعراض حصيلة الماضي. وفي الواقع، فقد ظهرت الأسلحة النووية منذ ٥٠ عاما، واستخدمت بعد ذلك على مرتين. والحرب الباردة التي تبعتها، والتي ترافقت بسباق جامح للتسلح النووي، جعلت الإنسانية بأسرها تعيش تحت تهديد مستمر بالحرب النووية وعرضت للخطر الجسيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم. وانتهت الحرب الباردة ولكن الترسانات النووية الهائلة لا تزال موجودة. وإننا نتساءل هل الإنسان القادر على اختراع وصنع الأسلحة النووية عاجز عن تدميرها بشكل كامل.

٩٧ - وقد باتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصك الاتفاقي الأكثر عالمية في مجال الحد من الأسلحة وأسهمت على نحو ملموس في الحد من انتشار الأسلحة النووية. والوفد الصيني يؤيد الأهداف الثلاثة الرئيسية التي ترمي إليها، وهي تعزيز نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهو يرى، نظرا للحالة الدولية المستجدة، أن لجميع الدول الأطراف مصلحة في إعادة تأكيد التزامها بهذه الأهداف الثلاثة التي لا يمكن إلا أن تسهم في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فهو يُسلِّم بأن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حدودها وشوائبها وأنها، من بعض وجوهها، غير متوازنة بسبب الاختلاف فيما ترتبه من التزامات على الدول وما تمنحه لها من حقوق. ومع ذلك، فبالإمكان إجراء معالجة تدريجية لنواحي القصور هذه عن طريق متابعة التقدم على طريق نزع السلاح النووي وتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٩٨ - إن الصين تؤيد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى أن من غير المرغوب فيه التمديد لآجال محددة. وفي مطلق الأحوال، ففي الحالة التي يتم فيها اختيار التمديد لفترة غير محددة، فإنها ترى أن يكون من الواضح أن هذا التدبير لا يجب تفسيره بأنه وسيلة لاستمرار امتيازات الدول النووية. وفي الحالة التي يتم فيها اختيار التمديد لفترة محددة، فإنه يجب ألا تكون الفترة المقصودة أقل من ٢٥ عاما. ومهما يكن الخيار الذي سيؤخذ به، فإنه يجب أن يكون تطبيق المعاهدة موضوع استعراضات منتظمة.

٩٩ - ويعتقد الوفد الصيني بأن نقاط الاتفاق بين الدول الأطراف في المعاهدة أكثر من نقاط الاختلاف. فيجب أن تكون قادرة بالتالي، عن طريق التعاون بطريقة بناءة، وإجراء مشاورات مستمرة، على الاتفاق على تمديد المعاهدة باتخاذ قرار بتوافق الآراء. وريثما يتم ذلك، فإن الوفد الصيني يود التأكيد أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي الدول الأخرى الضمانات السلبية والإيجابية للأمن، وهي الضمانات التي لا غنى عنها لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠٠ - إن منع انتشار الأسلحة النووية ليس غاية بحد ذاته، ولكنه مرحلة وسيطة ينبغي أن تؤدي إلى حظر هذا النوع من الأسلحة وتدميره تدميرا كاملا. وعلى هذا الصعيد، فإن موقف الصين لم يتغير ويعيد السيد كيان كيشين إيجازه في نقاط قليلة.

١٠١ - فأولا، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو الحظر الشامل للأسلحة النووية. وتحقيقا لهذا الهدف، فإنه ينبغي أن تبرم، مثلما تم بالنسبة للاتفاقيتين المتعلقتين بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، اتفاقية تنص على الحظر والتدمير الشاملين، تحت إشراف دولي، لجميع الأسلحة النووية.

١٠٢ - وبعد ذلك، وبانتظار أن تبصر هذه الاتفاقية النور، ينبغي اتخاذ التدابير الرامية إلى تجنب الخطر النووي. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بأن لا تكون السباقة في استخدام الأسلحة النووية ضد دول أخرى حائزة أيضا لهذا النوع من الأسلحة، وأن تتعهد دون قيد ولا شرط بأن لا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تحوزها، أو ضد المناطق المجردة من الأسلحة النووية. ويجب اتخاذ هذه الالتزامات في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لمزيد من الفاعلية، فإنه يفضل اتخاذها بموجب معاهدات أو صكوك قانونية دولية.

١٠٣ - وأخيرا، ينبغي إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية من خلال المفاوضات، عندما يصبح ذلك ممكنا وفي عام ١٩٩٦ كحد أقصى. وينبغي أيضا القيام، بالطرق نفسها، بإبرام اتفاقية بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومن شأن هذه التدابير الوسيطة أن تسهل تحقيق الهدفين النهائيين المتمثلين بحظر وتدمير جميع الأسلحة النووية.

١٠٤ - ولم تخل الصين قط بالالتزامات المترتبة عليها في مجال نزع السلاح النووي. فلقد كانت الدولة الوحيدة، من بين جميع الدول النووية، التي اتخذت بعض الالتزامات من طرف واحد. وبتعبير آخر فإنها كانت الوحيدة التي تعهدت بأن لا تكون أبدا البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد دول أخرى حائزة لأسلحة نووية وأن لا تستخدم أو تهدد باستخدام هذه الأسلحة ضد دول لا تحوز أسلحة نووية وضد المناطق المجردة من السلاح النووي.

١٠٥ - ومن جهة أخرى، لا تؤيد الصين سياسة الردع النووي، فالأسلحة النووية التي تحوزها لا تستخدم إلا لأغراض الدفاع. وليس لديها النية أبدا لاستخدامها للتصدي لبعض البلدان أو تهديدها. وهي كانت دائما من المنادين بالحظر والتدمير الشاملين للأسلحة النووية، ولم تشترك قط في سباق التسلح النووي.

١٠٦ - وقد أظهرت الصين منذ البداية، ضبطا للنفس في مجال التجارب النووية، وأجرت تجارب أقل مما أجرته الدول النووية الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن الصين تطالب بوجوب إبرام معاهدة تلتزم بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن لا تكون السباقة إلى استخدام السلاح النووي. وقد اقترحت مشروع نص بهذا المعنى على الدول النووية الأربع الأخرى. وأخيرا، فقد نشرت روسيا والصين بيانا مشتركا التزمتا فيه بأن لا تكونا السباقتين إلى استخدام الأسلحة النووية إحداهما ضد الأخرى وأن لا تعتبر إحداهما الأخرى هدفا.

١٠٧ - وترحب الصين باتخاذ باتخاذ مجلس الأمن، في ١١ نيسان/ابريل، للقرار ٩٨٤ (١٩٩٥) المتعلق بالضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهي تأمل في أن تتمكن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من تلقي ضمانات أمنية غير مشروطة في شكل صكوك قانونية دولية على نحو سريع. ونشرت الصين في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥ بيانا يعيد تأكيد الضمانات الأمنية غير المشروطة التي أعطتها لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، آخذة على نفسها التزام إعطائها ضمانات إيجابية. ونشرت الحكومة الصينية أيضا بيانين أعطت فيهما ضمانات أمنية لأوكرانيا وكازاخستان بناء على طلبهما.

١٠٨ - وتدعم الصين ما تبذله البلدان والمناطق المعنية من جهود ترمي، عن طريق المشاورات غير الإلزامية الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل. وعملا بالبروتوكولين الإضافيين لمعاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا، اللذين وقعتهما على التوالي في عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧، اتخذت بعض الالتزامات المحددة فيما يتعلق بالمناطق اللانووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ. وفي سياق هذه الأفكار نفسها، فإن الصين ترحب بالجهود التي تضطلع بها البلدان الافريقية لإبرام معاهدة ترمي إلى إيجاد منطقة لانووية في أفريقيا. وأخيرا، فإن الصين تعمل بشكل ملموس على تسهيل التوصل إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على نحو سريع، وهي تدعم التفاوض وإبرام اتفاق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية المخصصة لصنع الأسلحة النووية.

١٠٩ - وتحقيقا للهدف المتمثل بالحظر والتدمير الشاملين لجميع الأسلحة النووية، فإن على المجتمع الدولي أن يمنع انتشار الأسلحة من هذا النوع. وتؤيد الصين مبدأ عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتأمل في أن يكون نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر عقلانية وأكثر فعالية. وسياستها كانت على الدوام مناوئة للموافقة أو للتشجيع على انتشار الأسلحة النووية. ولقد امتنعت دائما عن الاشتراك في أنشطة يكون من شأنها تشجيع هذا الانتشار، ولم تساعد قط بلدانا أخرى في صنع الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بالصادرات، فإن الصين تلتزم بالمبادئ الثلاثة التالية: أولا، يجب أن يقتصر استخدام الصادرات على أغراض سلمية؛ وثانيا، يجب إخضاعها إلزاميا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأخيرا، لا يمكن

تحويل هذه الصادرات إلى أي بلد ثالث من دون موافقته المسبقة. وجميع الصادرات الصينية المتعلقة بالمجال النووي تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١٠ - وترى الصين أن تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية طريقة جيدة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنه يجب إيلاء هذا التعاون الاهتمام نفسه الذي تحظى به الأحكام الأخرى في المعاهدة. وفي الواقع، فإن منع انتشار الأسلحة النووية يجب أن يساعد البلدان النامية على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن يسهل ممارسة حقوقها المشروعة في هذا المجال. وفضلا عن ذلك، سواء تعلق الأمر بمنع انتشار الأسلحة النووية أو الاستخدام النووي في المجالات المدنية، فإن سياسة الكيل بمكيالين لا يمكن القبول بها.

١١١ - وتضطلع الصين، وهي بلد نام حائز لبعض القدرات في مجال الصناعة النووية، بسياسة من التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهي تقوم بالتعاون والتبادل المثمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأبرمت مع ١٤ بلدا اتفاقات للتعاون الثنائي في هذا المجال.

١١٢ - وفي الختام، أعرب السيد كيشين عن أمله في أن يكون ممكنا في نهاية المطاف مع قدوم القرن الحادي والعشرين تجنب التهديد النووي الذي لم يتوقف عن إلقاء ثقله على الإنسانية، وأن يكون بالمستطاع إفادة الجميع من الطاقة النووية. وبلده على استعداد للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

١١٣ - السيد أودوفينكو (أوكرانيا): قال إنه سوف يكون لنتائج المؤتمر أثر مستديم على الجغرافيا السياسية النووية، وإنها سوف تؤثر على تطور الاستراتيجية السياسية العسكرية والتشريع الداخلي في الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١١٤ - وفي معرض الحديث عن "القضية النووية الأوكرانية" المزعومة، ذكر السيد أودوفينكو أن هذه المشكلة كانت موضوع قدر مفرط من الأخذ والرد السياسيين، وأن عددا هائلا من الاتهامات الباطلة قد وجهت ضد بلده الذي لم يحاول متهموه، بالتأكيد، فهم موقفه، ولم تؤخذ شواغله المشروعة واقتراحاته المتوازنة والبناءة في الاعتبار. فأوكرانيا تعيش وضعا فريدا من نوعه: ذلك أنها ورثت ثالث ترسانة نووية في العالم ولكنها أول دولة تعرب تلقائيا عن رغبتها في أن تكون دولة غير حائزة للسلاح النووي، حتى قبل انفصالها عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وهذا الأمر يشكل خطوة تاريخية لم تفقد شيئا من أهميتها حتى بعد تصديق أوكرانيا على معاهدة "START" الأولى وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن شأنه أن يسهم في نجاح المؤتمر.

١١٥ - وإذا كان اكتشاف أسرار الذرة وتطبيقات التقنيات النووية شواهد على انتصار العلم، فإن مأساة هيروشيما وناغازاكي تشهد على الأخطار المريعة التي تتسبب فيها الأسلحة النووية، وتدل بوضوح على

أن من الضروري إقامة نظام عالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تأثرت أوكرانيا تأثرا بالغا بكارثة تشيرنوبيل، وهي مصممة على التعاون على نحو وثيق مع المجتمع الدولي للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث. وقد كان إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإقامة نظام الضمانات، وإبرام معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، ودخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ أولى التدابير ذات الأهمية الدولية المتخذة في هذا المجال.

١١٦ - وقد تمكنت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ إنشائها من استقطاب تأييد الأغلبية الساحقة من الدول. وبالرغم من أنها إحدى المعاهدات التي خلفتها الحرب الباردة وأنها أبعد ما تكون عن المثالية، فإنها تبقى نقطة انطلاق هامة على طريق نزع السلاح النووي. وهكذا، وعندما يتقرر مصير هذه المعاهدة، يجب أن ندرك جيدا أن الحل الأمثل أو النهائي في الممارسة الدولية غير موجود ولا يمكن أن يوجد. وبما أنه يوجد نظام لعدم الانتشار الدولي قد ثبتت فائدته، من حيث المبدأ، فلعله يكون من المحبذ السعي إلى تحسين المعايير التي تتضمنها المعاهدة واستحداث آليات تطبيق جديدة.

١١٧ - وقد أدخلت نهاية الحرب الباردة تحويرا ملموسا على الجغرافيا السياسية العالمية وهي تفتح آفاقا جديدة أمام تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وإذا كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حاليا المعاهدة الرئيسية فيما يتعلق بالتحكم في الأسلحة ونزع السلاح، فذلك لأنها تنظم قضايا الأمن النووي، وتمكن البلدان من اتباع سياسات في مجال نزع السلاح النووي، وتسمح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تناقش، مع الدول الحائزة لهذه الأسلحة على قدم المساواة وبطريقة مجدية، التدابير الكفيلة بتعزيز نظام عدم الانتشار الحالي والمبادرات الملموسة التي يمكن أن تؤدي إلى نزع عام وكامل للسلاح. وبغية التمكن من وضع حد فعلي لسباق التسلح النووي وانتشار الأسلحة النووية، يتعين على المؤتمر أن يحرص قبل كل شيء على وضع آليات جديدة للحظر، عن طريق إجراء تحليل شامل وعميق للأسباب الكامنة وراء هذه الظواهر. ومن المهم، في الوقت ذاته، أن تتخذ على الصعيد الدولي تدابير للحث على نزع السلاح النووي.

١١٨ - إن أوكرانيا، بالرغم من أنها تحبذ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديدا غير محدود، مستعدة لدراسة جميع الخيارات التي تمكن من حل الخلافات القائمة، ومن إكساب المعاهدة مزيدا من الجدوى، وتعزيز نظام عدم الانتشار الحالي. وهي تحرص، في الوقت ذاته، على التشديد على الحالة غير المستقرة الناجمة عن وجود دول تؤسس أمنها على حيازة الأسلحة النووية، من ناحية، ومن ناحية أخرى دول ذات إمكانيات نووية ودول لم تحز الأسلحة النووية قط أو تخلت عنها تلقائيا. ومعلوم أن استخدام السلاح النووي قد يتسبب في دمار الإنسانية الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اضطرت نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من وضع سياسي جديد الدول إلى صياغة مبادئ عسكرية أكثر إحكاما. كما أن مفهوم الأمن ذاته يشهد تغيرا، ومن المهم عمل اللازم من أجل التطبيق العملي لمبادئ الأمن الجماعي غير القابل للتجزئة التي تشكل دعائم السياسة الخارجية للدول. وفي هذا الصدد، تأمل أوكرانيا أن تتأكد الالتزامات التي

تعهدت بها جميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويحق للمجتمع الدولي أن يتوقع تصديق الأطراف على معاهدة "START" الثانية على وجه السرعة. وما أعربت عنه المملكة المتحدة وفرنسا والصين من استعداد للمشاركة في مفاوضات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية يمكن التعبير عنه بشكل أوضح في الإعلان الختامي الذي سيعتمده المؤتمر.

١١٩ - وقد أثبتت أوكرانيا للعالم بأسره أن السياسة التي تتبعها في ميدان نزع السلاح النووي ثابتة. فقد شاركت على سبيل المثال في وضع معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى ومعاهدة "START" الأولى، وبالرغم مما تمر به من صعوبات اجتماعية واقتصادية هائلة، لم تخل قط بمسؤولياتها، وذلك إدراكا منها للأهمية الحاسمة التي تكتسيها مشكلات نزع السلاح. وباستطاعة الدول الأخرى، الحائزة أو غير الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم إسهاما كبيرا في هذه الجهود بتقديمها مساعدة إضافية إلى أوكرانيا.

١٢٠ - إن مسألة الضمانات الأمنية الكاملة التي يجب أن تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول الأطراف في المعاهدة وغير الحائزة لهذه الأسلحة من أكبر المشكلات التي يطرحها تطبيق المعاهدة. ويدل القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) المتعلق بالضمانات الأمنية، الذي اتخذه مجلس الأمن بالاجماع في ١١ نيسان/أبريل، على تقدم الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى وعلى أن هذا الحوار يجب أن يعتبر وسيلة إضافية تؤدي إلى صياغة وثيقة قانونية دولية ذات مدى عالمي بشأن هذه المسألة. وتدل الخبرة التي اكتسبتها البلدان الموقعة على المذكرة المتعلقة بالضمانات الأمنية في إطار انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن من الممكن بالفعل إعداد صك يأخذ في الاعتبار جميع جوانب الحالة العالمية. ومعلوم أن إعداد هذه المذكرة لعب دورا حاسما في انضمام أوكرانيا إلى المعاهدة. وبالرغم من أن المذكرة تتعلق بالحالة في أوكرانيا، فإنها تحتوي على عدد من الأفكار التي يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع الدولي، وأن تعزز، بالتالي، نظام عدم الانتشار الحالي.

١٢١ - إن أغلبية الدول الأطراف مدركة للأهمية التي تكتسيها المعاهدة. لكن التغييرات الإيجابية الحاصلة في أثناء مفاوضات جنيف ليست كافية، للأسف، مثلما يدل على ذلك اختلاف وجهات النظر الذي لا يزال قائما بالنسبة إلى بعض القضايا الجوهرية. وحتى تتمكن هذه المفاوضات من التقدم بالفعل، يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقرر وقفا اختياريا للتجارب النووية.

١٢٢ - إن الوفد الأوكراني يعرب عن ابتهاجه للتقدم الذي سجل في بداية عام ١٩٩٥ في أثناء المفاوضات المتصلة بالتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية، ولكنها تلاحظ أن المحادثات ما زالت بعيدة كل البعد عن الإفضاء إلى نتيجة، ذلك أن المسألة معقدة جدا.

١٢٣ - ومن بين التدابير الرامية إلى تعزيـــز نظام عدم الانتشار العالمي، يجدر بالإشارة بصورة خاصة تحسين نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المهم، في هذا الصدد، التأكيد على أن

اتفاقات الضمانات تطبقها بصورة مشتركة الهيئات الوطنية والهيئات المعنية التابعة للوكالة، وأن النتائج المحرزة تتوقف على درجة فعالية التدابير التي تتخذها كل من هذه الهيئات والتنسيق بينها. والواقع أنه في كثير من الأحيان أدت التدابير المتكاملة بل و "غير التقليدية" إلى نتائج بناءة. وفي هذا الصدد، يحرص الوفد الأوكراني على الإشادة بالاتفاق المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

١٢٤ - وأكد السيد أودوفينكو، فيما يتعلق بالمشكلات التي يثيرها تطبيق المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن بلده ينطلق من المبدأ الذي مفاده أن تحسين نظام عدم الانتشار الدولي ينبغي أن يكون متصلا اتصالا وثيقا بتوسيع التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتحبذ أوكرانيا أن تقام، في هذا المجال الأخير وفي إطار الأنظمة الدولية الحالية لمراقبة الصادرات، علاقات تشارك ثنائية ومتعددة الأطراف أساسها المساواة. وهي تعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص جدا لحالة البلدان النامية وتسهيل انضمام هذه البلدان إلى المنظمات الدولية المعنية بمراقبة نقل المواد النووية والتكنولوجيات ذات الأهمية الحساسة. ومن شأن مثل هذا المسعى أن يخدم مصالح جميع الدول ويسهم في تعزيز نظام الأمن العالمي. وفي هذا الميدان، يمكن لعقد مشاورات دورية بين مجموعة موردي المواد النووية والبلدان المستوردة أن يحسن إلى حد بعيد مناخ الثقة بين الأطراف.

١٢٥ - واختتم السيد اودوفينكو حديثة بالتعرض للتدابير الإقليمية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار، فأكد أن إنشاء مناطق لا نووية جديدة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى تطبيق المادة السابعة من المعاهدة ويمكن، على نحو ما بينته حالات سابقة، أن يعطي المسائل دفعة حقيقية. وأضاف أن أوكرانيا تساند الجهود التي تضطلع بها الدول بغية إنشاء مناطق لا نووية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ذلك أنها تعتقد أن هذا الأمر يُمكن من حل بعض المشكلات الدولية العويصة. وهي ترى أيضا أن تصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق لا نووية، فضلا عن احترام جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب هذه النصوص، من شأنه أن يشكل دليلا واضحا على التمسك بقضية عدم الانتشار.

١٢٦ - السيد ديريك (بلجيكا): قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما ما قاله ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة.

١٢٧ - إن معاهدة عدم الانتشار، التي دخلت حيز النفاذ منذ ربع قرن، ترمي إلى استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية دون التسبب في انتشار الأسلحة النووية. وذلك ما حدا ببلجيكا إلى الانضمام إليها. وهي الآن تأمل في تمديدها تمديدا غير محدد وغير مشروط.

١٢٨ - إن المعاهدة ينبغي أن تصبح عالمية كيما تحقق أهدافها. وقد أحرز تقدم ملحوظ في هذا الاتجاه بانضمام دول جديدة منذ مدة قريبة. غير أن المعاهدة لا تغطي جملة المشكلات المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية. لذلك فإن الإسراع بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب الشروع في مفاوضات بشأن عقد اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل استخدامها في صنع الأسلحة وغيرها من المتفجرات النووية، يشكلان مرحلة ضرورية نحو تحقيق نزع كامل للسلاح النووي.

١٢٩ - وبعد انقضاء خمسة وعشرين عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لا تزال الحصيلة تبدو غير واضحة. ففيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، يمكن الابتهاج لنتائج عدم الانتشار الأفقي. ذلك أنه منذ عام ١٩٧٠، لم ترغب سوى بلدان قليلة جدا في حيازة الأسلحة النووية ويبدو أن بعض البلدان، مثل العراق، وكوريا، التي قد تكون رغبت في ذلك لم تنجح في تحقيقه، وذلك جزئيا بفضل آليات المراقبة التابعة للمعاهدة. وبالمقابل شهدت ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، خلال السبعينات والثمانينات، زيادة وتطورا دون حدود في الشحنات النووية وناقلاتها. وقد كانت المعاهدة عديمة التأثير بسبب سياق سياسي واستراتيجي يجعل أي نزع للسلاح النووي أمرا بعيد الاحتمال. وقد مكنت نهاية الحرب الباردة الدول من الشروع في تطبيق المادة السادسة عن طريق تخفيض ترساناتها، مما يشكل مسعى تأمل بلجيكا أن يتواصل بنشاط.

١٣٠ - ومع ذلك فإن استمرار النزعات القومية المتطرفة والتوترات الإقليمية وانتشار التقنيات، فضلا عن النوايا الإرهابية، تستدعي تكثيف مكافحة انتشار المواد النووية الحربية. كما أن الصعوبات التي يواجهها التحول في البلدان الشيوعية السابقة، أو ارتفاع مستوى التكنولوجيا النووية المقترن بصعوبات اقتصادية وإدارية جمة، يشكلان مدعاة للانشغال. ومن الضروري في هذا الصدد إمداد هذه البلدان بالمزيد من المساعدة من أجل حماية بيئة الجميع.

١٣١ - إن بلجيكا، بموجب التزاماتها، جعلت جميع منشآتها النووية مفتوحة دائما أمام مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية. وهي في الواقع تعتبر أن قواعد أنظمة الضمانات ضرورية لأمن التجارة الدولية فيما يتعلق بتطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتأمل أن تطبق عمليات المراقبة على المواد الانشطارية الآتية من تفكيك الترسانات وكذلك على جميع الأنشطة المدنية التي تضطلع بها الدول الحائزة للسلاح الذري. كما تذكر بأنه لا يمكن لأية دولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية أن تفلت، ولو مؤقتا، مثلما فعل العراق وكوريا الشمالية، من الالتزام بإخضاع مجموع منشآتها وما تملكه من مواد نووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن الوسائل البشرية والمالية الموجهة على نحو أفضل أن تمكن من الكشف بمزيد من الفعالية على الأنشطة النووية السرية. ولهذا الغرض، تساند بلجيكا الإصلاحات الجارية فيما يتعلق بنظام المراقبة الذي تضطلع به الوكالة. وهي تأمل أن يطبق هذا النظام على الصعيد العالمي.

١٣٢ - إن التمديد غير المحدود وغير المشروط للمعاهدة ضروري كذلك لأمن تطور الصناعة النووية المدنية وللتعاون الدولي. وما فتئت بلجيكا منذ مدة طويلة تشجع التبادلات الدولية في ميدان تطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد أبرمت مع ما يزيد على ٢٠ دولة اتفاقات متعلقة بالتعاون العلمي والصناعي والتكنولوجي، إلى جانب اتفاقات محددة متصلة بالتعاون في المجال النووي، وهو ما يجسده إيفاد خبراء إلى البلدان النامية، وتدريب التقنيين، ودراسة المنشآت، والتزويد بالمعدات أو تقديم المساعدة التشغيلية. كما استقبلت بلجيكا في مراكزها البحثية والطبية ومنشآت الصناعة النووية التابعة لها عديد المئات من المتدربين من البلدان النامية. وأسهمت في كثير من بعثات الخبراء والمساعدة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي غير قطاع الطاقة، ساعدت على تطوير النظائر المشعة ذات الاستخدام الطبي والصناعي، بالإضافة الى تقنيات حفظ المواد الغذائية. وتشارك أيضا في مشروع القضاء على ذبابة النعاس "تسي تسي". وأخيرا وضعت خبرتها، فيما يتعلق بحماية السكان والبيئة من الإشعاع، تحت تصرف البلدان التي تطلبها. وتأمل بلجيكا في مواصلة هذا التعاون الدولي وتطويره. وسوف تشجع جميع التدابير الكفيلة بتعزيزه دون التسبب في الانتشار.

١٣٣ - السيد مارشيك (النمسا): أشار الى أن بلده كان قد أعلن منذ عام ١٩٥٥ في صك ملزم قانونا امتناعه عن حيازة السلاح النووي. وقال إن النمسا كانت في عام ١٩٦٨ من أول البلدان التي وقّعت معاهدة عدم الانتشار وصدقت عليها. ولم تنفك تعمل منذئذ من أجل القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

١٣٤ - والنمسا إذ تعي استحالة بلوغ هذا الهدف في المستقبل القريب، ترى أنه يجب ألا يدخر أي جهد لوقف انتشار الأسلحة النووية عموديا وأفقيا. وينبغي منع زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية وإقناع الدول الحائزة حاليا لتلك الأسلحة بضرورة الحد من ترساناتها والامتناع عن استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة. وقد شكلت المعاهدة خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة أداة أساسية لتوجيه الجهود الدولية.

١٣٥ - وأشار الى عدم انتشار الأسلحة النووية أفقيا، فقال إن عالمية المعاهدة قد أصبحت واقعا ملموسا. فقد أصبح ما يزيد على ١٧٠ دولة طرفا فيها. وترحب النمسا بخاصة بقرار أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بأن تتحول إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية بعدما كانت لها أسلحة نووية على أراضيها، فضلا عن قرار جنوب افريقيا القاضي بالتخلي عن قدراتها النووية. وأشار إلى عدم انتشار الأسلحة أفقيا، فقال إن نجاح المعاهدة كان أقل وضوحا. ولا يمكن إنكار أن ترسانات الدول النووية الخمس قد تعززت إلى حد بعيد منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ. بيد أن ذلك لم يحل دون اتخاذ عدد من تدابير نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة بمعاهدتا "START" الأولى والثانية اللتان تنصان على خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها خلال العقد القادم، والمعاهدة المتعلقة بالقذائف النووية المتوسطة والوقف الاختياري للتجارب النووية. وترى النمسا لذلك أن المعاهدة ساعدت في الحد من انتشار الأسلحة النووية وينبغي تمديدها الى أجل غير مسمى. ولا يعني ذلك أنها لا تدرك قيمة الحجج المنادية بالتمديد لعدة فترات محددة، باعتبار أن مثل ذلك الإجراء يساعد على تسليط ضغوط اضافية على الدول النووية بغية التعجيل بنزع السلاح النووي. بيد

أن ذلك الإجراء سيعلق مسألة معرفة هل ستكون المعاهدة صكا نهائيا ودائما أو مجرد ترتيب يمكن تعديله أو وقفه بعد مدة معيَّنة. وستشجع تلك الحالة قطعا الدول المترددة على الاحتفاظ بخياراتها النووية وستثبط جهود الحد من الترسانات النووية التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية وستثنيها عن اتخاذ تدابير تساعد على وقف التجارب. والنمسا مقتنعة بضرورة اتخاذ قرار واضح ونهائي وهي ستؤيد بالتالي كل قرار يتخذه المؤتمر يقضي بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى دون قيد أو شرط.

١٣٦ - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل جهودها في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي الاسراع بإنفاذ معاهدتي "START". وينبغي للدول النووية الثلاث الأخرى أن تنظر بجدية في الحد من ترساناتها. وينبغي قطع خطوات ملموسة ليتسنى إذا أمكن، في عامي ١٩٩٥ أو ١٩٩٦، إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتدعو النمسا من جهة أخرى الدول النووية الى أن تعلن الوقف الاختياري للتجارب النووية أو مواصلة هذا الوقف. وهي تنتظر بداية مفاوضات وضع معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة وغيرها من المتفجرات النووية. وهي تحيط علما مع الارتياح بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرا الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأكدت فيها من جديد عزمها على مواصلة المفاوضات لاتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح النووي ومنح الأولوية للحظر الشامل للتجارب النووية.

١٣٧ - وترحب النمسا بالعمل الذي أنجزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ضمانات المعاهدة، وتؤيد الجهود الرامية الى تعزيز نظام الضمانات. وتأمل النمسا في أن تسند الى الوكالة مسؤوليات إضافية تضطلع بها في إطار الاتفاقات المقبلة وكذلك في مجالات التحقق من المواد النووية، بما في ذلك المواد الانشطارية المتأتية نتيجة تفكيك الترسانات النووية.

١٣٨ - ووجه المتكلم في الختام نـــداء إلى المجتمع الدولي يدعوه فيه إلى الاتحاد لإرساء أسس مستقبل لا يهدده خطر الحرب النووية، أي مستقبل قوامه السلم والتعاون فيما بين جميع الأمم.

١٣٩ - السيد مونغبي (بنن): أشار إلى أنه بعد مرور ٢٥ سنة على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لا يزال هناك من بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية دول لا تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. فالدول النووية ليست في عجلة من أمرها للوفاء بالتزاماتها الرئيسية المقررة بموجب المادتين الرابعة والسادسة من المعاهدة؛ ويبدو أن بعض الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية تحاول النكوص عن التزاماتها؛ في حين أن دولا أخرى لم توقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة أي اتفـاق ضمـان يلزمها فيما يلزمها بأن تبلغ الوكالة بكمية المواد الأولية المتوافرة لديها لتسخيرها في مختلف الأغراض السلمية. وينبغي مع ذلك الإقرار بأن المعاهدة، برغم هذه النقائص، قد ساهمت في الحد من انتشار الأسلحة النووية. ولقد صدق عليها عدد متزايد من الدول، وثمة دول أخرى يمكنها أن تحصل أو حصلت على الأسلحة النووية

ولكنها تخلت مؤخرا عن ذلك وانضمت إلى المعاهدة. وما فتئ الطابع العالمي للمعاهدة يتعزز منذ دخولها حيز النفاذ.

١٤٠ - ولقد نشأت معاهدة عدم الانتشار في سياق دولي تسوده صراعات عالمية كان يمكن فيه السيطرة نوعا ما على انتشار الأسلحة النووية. ومن مظاهر السياق الدولي الجديد التي أصبحت قائمة منذ انتهاء الحرب الباردة أن قوى التشظي التي طالما كبحت سياسة الكتلتين جماحها قد أصبحت تسعى إلى فرض وجودها. وينطوي هذا الوضع الجديد على أخطار كبيرة تهدد بانتشار الأسلحة بجميع أنواعها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. وفي هذه الظروف، وفي انتظار أن تتخذ تدابير متضافرة وملموسة من قبيل التدابير المتعلقة بالأسلحة الكيميائية الرامية إلى القضاء الكامل على القدرات العدوانية للدول، فإنه يتعيَّن الاحتفاظ بمعاهدة عدم الانتشار التي ساهمت برغم نقائصها في الحد من انتشار الأسلحة النووية. وحيث إن المعاهدة هي المعيار الذي يشير اليه المجتمع الدولي للتعبير عن نبذه للأسلحة النووية، فإن من الضروري ألا يتخذ أي قرار بشأنها لا يعزز عالميتها ويؤكد نظرية الدول القليلة التي ترفض أن تنضم إليها. وقد قررت بنن لذلك أن تختار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

١٤١ - وترحب بنن باتخاذ مجلس الأمن في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بالإجماع القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن الضمانات الأمنية ضد استخدام الأسلحة النووية، ولكنها ترى أن هذا القرار يظل غير كاف لتبديد المخاوف المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما أضعف البلدان. وينبغي اتخاذ تدابير أخرى لطمأنة وتهدئة تلك البلدان. وينبغي بالتالي للدول الأطراف أن تغتنم الفرصة التي يتيحها المؤتمر لدفع مسألة نزع السلاح النووي قدما، وتعزيز نقل التكنولوجيات النووية لأغراض سلمية، والتفاوض بشأن معاهدة دولية ترسخ تأكيدات الضمانات الأمنية، وتشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تعزيز الأخذ بنظام الضمانات وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، وأخيرا التعجيل بإنشاء المناطق المجردة من الأسلحة النووية أو الخالية منها.

١٤٢ - ومنذ أن اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية في عام ١٩٦٤، قطعت أشواط في هذا الاتجاه. وترحب بنن بذلك التقدم، ولكنها تؤيد الفكرة الداعية الى وضع صك قانوني دولي ملزم يعزز الأمن النووي في أفريقيا، على غرار ما هو موجود في مناطق أخرى من العالم.

١٤٣ - ونظرا لما يكتسيه هذا الرهان من أهمية بالنسبة لمستقبل الكوكب، تأمل بنن في أن تساهم معاهدة عدم الانتشار مساهمة فعلية في نزع السلاح النووي وأن تتخذ أساسا لتعاون دولي مثمر بقدر أكبر في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٤٤ - السيد شينيتوف (قيرغيزستان): قال إن العالم بأسره يتجه بأنظاره نحو المؤتمر الحالي الذي سيحسم مسألة تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، ألا وهي مسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار. وقد ساعد احترام الدول النووية للالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة في تجنب كارثة نووية. ولكن العالم يظل معرضا برغم ذلك لخطر استخدام السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل التي يستنزف صنعها موارد بشرية ومادية هائلة. ولذا فإن تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى دونما أي شرط إنما يمثل عملا سياسيا لازما قطعا في هذه الآونة.

١٤٥ - وترمي السياسة الخارجية السلمية لحكومة قيرغيزستان إلى تعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم والحفاظ على أغلى شيء، وهو حياة الانسان. ولقد ظل شعب قيرغيزستان منذ الأبد شعبا متشبعا بمثل السلم والصداقة وحسن الجوار مع شعوب الدول الأخرى. ثم إن آثار التجارب النووية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من المسألة المطروحة للنظر تثير لديه مخاوف لها ما يبررها تماما.

١٤٦ - وإن حكومة جمهورية قيرغيزستان، إذ تصغي لصوت العقل وإذ تعي، شأنها في ذلك شأن مجمل المجتمع الدولي، المشاكل التي لا تزال قائمة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة التقليدية، وإذ تؤكد أهمية التعايش السلمي في بيئة قد تتحول فيها النزاعات المسلحة المحلية إلى مواجهة عالمية، وإذ ترى أن استقرار وأمن مستقبل الكوكب يمكن كفالتهما باحترام معاهدة عدم الانتشار وبإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وعقد اتفاقات بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط، تؤيد بقوة فكرة تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دونما أي شرط وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

١٤٧ - السيد كاسار (مالطة): قال إن مؤتمر الاستعراض والتمديد الذي كان مقررا منذ ٢٥ سنة خلال الحرب الباردة ينعقد في لحظة يعيش فيها المجتمع الدولي والأمم المتحدة فجر حقبة جديدة. غير أن زوال المواجهة بين الكتلتين لا يقلل في شيء من ضرورة تنظيم المشاكل المرتبطة بعدم الانتشار. فالطابع العالمي للمعاهدة تحقق عمليا وأصبح مفهوم عدم الانتشار يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء، مما يدل على أن هذا القطاع الحساس ليس حكرا على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

١٤٨ - إن مالطة طرف في معاهدة عدم الانتشار، وقد أودعت وثائق تصديقها في عام ١٩٧٠، أي بعد سنتين فقط من دخولها حيز النفاذ. كما وقّعت الحكومة المالطية اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعتزم الانضمام إلى الوكالة بصفتها عضوا كامل العضوية.

١٤٩ - إن خطر نشوب حرب نووية شاملة محدق بالمجتمع الدولي منذ اختراع الأسلحة النووية، وقد تعزز بفعل سباق التسلح بين الدول النووية العظمى، مما دفعها إلى تكديس ترسانات تقشعر من وصفها الأبدان.

١٥٠ - إن معاهدة عدم الانتشار قد نجحت في كبح جماح هذا السباق نحو الدمار العالمي وفي الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولعله بمحض الصدفة أن تزامن تكاثر الدول المشكّلة للمجتمع الدولي مع حقبة انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن هذه الدول الجديدة، ومنها مالطة، الراغبة في العيش في محيط دولي آمن، ما إن تحررت من نير الاستعمار حتى انضمت فورا إلى معاهدة عدم الانتشار.

١٥١ - إن السنوات الخمس والعشرين الماضية قد أثبتت أيضا أن من الصعب ألا تؤخذ في الحسبان طموحات بعض الدول. ولهذا السبب قررت معظم الدول الصغيرة مساندة التمديد غير المحدود وغير المشروط، وهو خيار أملاه في آن واحد النهج العملي والمثل المنشود المتمثل في عالم متحرر من التهديد النووي. فالتمديد غير المحدود سيقتل في المهد كل طموح يرمي إلى الاضطلاع ببرنامج إنشاء قدرة نووية تفضي، في نهاية فترة التمديد، إلى حيازة ترسانة نووية. والطابع العالمي للمعاهدة هو وحده القادر على تبديد المخاوف التي ترسخت خلال العقود الأخيرة في أذهان الأجيال التي عاشت عرضة لخطر الدمار النووي. والطابع العالمي والتمديد غير المحدود ضروريان، لا سيما وأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية لم تعد تلوح به الدول فقط، بل حتى جماعات الإرهابيين الدوليين أيضا.

١٥٢ - إن المعاهدة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها (نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإتاحة فرص استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية) ليست هي الآليات الوحيدة التي يملكها المجتمع الدولي لضمان نجاح هذا المؤتمر. بل توجت أيضا بالنجاح مفاوضات ثنائية وموازية بشأن عدم الانتشار. وتحظى بالمساندة التامة لمالطة المفاوضات التي تجرى في ميادين نزع السلاح الأخرى، لا سيما تلك المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبتطبيق اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وإن من شأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى أن يكون له تأثير إيجابي على مجالات أخرى مرتبطة بنزع السلاح.

١٥٣ - وإن معاهدة عدم الإنتشار يجب ألا تعتبر معاهدة تقسم الدول تقسيما أبديا إلى فئتين. بل إنها تفرض أيضا عددا معينا من المسؤوليات على الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما فيما يتعلق بالضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ١١ نيسان/أبريل الماضي [القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)] قمين بأن يساهم على نحو مفيد في تعزيز هذه الضمانات الأمنية.

١٥٤ - إن معاهدة عدم الانتشار كانت عمليا بصيص الأمل الوحيد خلال فترة حالكة من عمر الإنسانية، ألا وهي فترة الحرب الباردة. ومن غير المنطقي ألا يتوصل المؤتمر الحالي، في مناخ أنسب للسلم والأمن الدوليين، إلى تحسين الالتزامات المتعهد بها منذ ٢٥ سنة. وإن القبول العالمي للتمديد غير المحدود هو الحد

الأدنى من النتائج التي ينبغي أن تتوخاها الدول المجتمعة هنا إن هي أرادت أن تخلف للأجيال القادمة تركة من السلم والأمن الدوليين.

١٥٥ - السيد كرفينكوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أعلن أنه يشرفه عظيم الشرف أن يشارك في هذا المؤتمر بصفته ممثلا لجمهورية مقدونيا التي أصبحت الدولة الطرف السبعين بعد المائة في معاهدة عدم الانتشار، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥. وإن انضمام أوكرانيا وجنوب أفريقيا إلى هذه المعاهدة بصفتهما دولتين غير حائزتين للأسلحة النووية يعد أيضا حدثا هاما ينبغي أن نحييه، وهو حدث يثبت أن بالامكان ضمان أمن الدول دون امتلاك قدرة نووية.

١٥٦ - وإن جمهورية مقدونيا، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تساند التمديد غير المحدد وغير المشروط للمعاهدة. وفي رأي الوفد المقدوني، أن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي اتخذه مؤخرا مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في هذه المعاهدة، يعد مرحلة هامة من مراحل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ومن شأنه أن يساهم في إنجاح هذا المؤتمر. ومن جهة أخرى، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل مفاوضاتها بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، في أفق إبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية شديدة وفعالة، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

١٥٧ - وإذا كانت معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، من حيث كونها تكرس جميع مبادئه، فإن تطبيقها لايقل أهمية. وقد ساهم التطور الهائل في المناخ الدولي في تخفيض السباق نحو حيازة الأسلحة النووية. غير أن عولمة نظام عدم الانتشار يفترض استيفاء عدة شروط. فلم يتحقق بعد نزع السلاح النووي العام الكامل المطروح في جدول أعمال المحافل الدولية ذات الصلة. وقد تكثف التحقق الدولي، غير أن عملية تعزيز الضمانات لم تنته بعد.

١٥٨ - وإذا كانت احتمالات عولمة نظام عدم الانتشار مشجعة فيما يبدو، فإنه ينبغي التأكيد على أن تحسين المناخ السياسي الإقليمي يفرض نفسه مسبقا وأن من المتعين على المحافل الإقليمية ذات الصلة أن تعمل على تحقيق هذه الغاية.

١٥٩ - إن مصداقية الجهود الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تتوقف إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على تعبئة اهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي انضمت ٩٦ في المائة منها إلى معاهدة عدم الانتشار.

١٦٠ - وإذا كانت الدول الصغيرة لا تخشى نشوب حرب نووية عالمية في المستقبل المنظور، فإن القلق البالغ يساورها إزاء الخطر المحدق بأمنها والمتمثل في التطور السلبي لمحيطها المباشر. ولهذا تولي

جمهورية مقدونيا أقصى اهتمام لإقامة علاقات حسن الجوار وتعتبرها من أهم عوامل السلم والأمن والتعاون وجهود نزع السلاح في منطقة البلقان.

١٦١ - وقد اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، دون تصويت القرار ٨٤/٤٨ باء بشأن تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان. وبعد أن أكدت الجمعية العامة اعتقادها الراسخ بضرورة أن تعيش جميع الأمم معا في جو من السلم وحسن الجوار، أكدت الحاجة الملحّة الى أن تتوحد البلقان في شكل منطقة سلم وأمن واستقرار وحسن جوار، وبذلك تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وتأمل مقدونيا مخلصة أن يكون ذلك خطوة هامة نحو إقامة تدابير لتعزيز الثقة وتخفيض التسلح على الصعيد الإقليمي.

١٦٢ - وفي الوقت الراهن، لا يمكن لأي معاهدة أخرى متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة أن توفر الضمانات الأمنية التي تقدمها معاهدة عدم الانتشار بفضل نظامها في مراقبة وقيد المواد النووية الذي من شأنه أن يسهل في آن واحد التحقق وتجارة المواد والمنتجات النووية.

١٦٣ - ويجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل السهر على أن تتاح على نطاق أوسع مزايا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

١٦٤ - إن مقدونيا ترى ، هي أيضا، بأن ثمة عددا من التحسينات التي تفرض نفسها في نظام ضمانات الوكالة، لأن النظام الحالي وضع منذ ما يربو على ثلاثين سنة: وتعودت الدول منذئذ على ممارسات عمليات التفتيش الدولي في إطار تدابير الثقة. غير أن من الأساسي الإقرار بأن إقامة ظروف سياسية وأمنية ملائمة لعدم الانتشار عناصر حاسمة لمكافحة الانتشار.

١٦٥ - ونظرا لأهمية الرهانات بالنسبة للجيل الحالي والأجيال المقبلة، وبالنسبة للدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإن وفد جمهورية مقدونيا يود أن يعمل مع جميع وفود الدول الأعضاء الأطراف في المعاهدة للتوصل إلى تمديدها غير المحدود وغير المشروط.

١٦٦ - السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية): قال، في معرض ممارسته لحق الرد، إنه يأسف بشدة للملاحظات غير المبررة والمفتقرة الى كل أساس التي تلفظ بها ممثل المملكة المتحدة في حق جمهورية إيران الإسلامية. ومما يؤسف له أن تصرح بعض الدول ، منذ بداية المناقشة العامة لهذا المؤتمر الهام الذي يتعين عليه أن يوائم بين الآراء، بأقوال تزرع بذور التفرقة.

١٦٧ - إن موقف الحكومة الإيرانية تجاه نظام مراقبة الصادرات واضح جدا. وتثبت الأحداث الأخيرة أن الخلافات بشأن هذا النظام قد احتدت عندما قررت مجموعة صغيرة من الدول الموردة، بذريعة "ثغرات" نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تنشئ بصورة انفرادية نظما لا تندرج في إطار المعاهدة.

فهذه الدول، التي تستغل وضعها الممتاز بصفتها دولا موردة ولا تعبأ بتاتا بالشكوك التي تساور أغلبية الدول الأطراف، تتخذ قرارات سرية في أعقاب مناقشات في جلسات مغلقة، والأغرب من هذا أنها لا تميز بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في المعاهدة، ضاربة عرض الحائط بالحق غير القابل التصرف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة في الوصول إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي السنوات الأخيرة، حاولت تبرير الطابع التمييزي لنظام مراقبة الصادرات بعض البلدان التي تراقب الصادرات، كالمملكة المتحدة التي ساهمت، علاوة على ذلك، بصورة أساسية في إنشاء قدرة نووية في بعض البلدان. وآن الأوان لمراجعة الممارسات الخاطئة لتعزيز تطبيق المعاهدة. ويتعين أن تتاح للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المحترمة لالتزاماتها إمكانية ممارسة حقها غير القابل للتصرف على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة وأن تتاح لها فرص الوصول الحر الى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن بعض الدول تعتبر نفسها فوق القانون وتمنح نفسها حق الحكم على نوايا الآخرين، وهذا ما يخالف تماما روح المعاهدة.

١٦٨ - الرئيس: أبلغ أعضاء المؤتمر بأن منظمة الوحدة الأفريقية قد طلبت الاستفادة من مركز مراقب. واقترح منحها هذا المركز.

١٦٩ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠